

The Impact of The Government Financial Information Management System in Improving The Quality of Internal Auditing in Government Departments: A Case Study of The Maternity and Children's Hospital In Buraydah

<https://www.doi.org/10.56830/IJAMSSI01202504>

Sultan Abdullah Al faheed

Master's Student, Department of Business Administration, Majmaah University, Saudi Arabia.

sultan.0503978863@hotmail.com

Received: 12 Nov. 2024. Accepted: 8 Dec. 2024. Published: 1 Jan. 2025

Abstract:

The study aimed to identify the impact of the government financial information management system in improving the quality of internal auditing in government departments through a case study of its application in the Maternity and Children's Hospital in Buraydah. The study used the descriptive analysis approach, and the study population represented workers in financial management in the Maternity and Children's Hospital in Buraydah and through the sampling method. Simple randomization, the sample number was 87 individuals, and the study concluded that there was a very high level of application of the financial information management system in its dimensions (application of the public sector budget system, application of the payments and receipts system, application of the procurement system, application of the cash management system), as well as a very high level of audit quality. Internal auditing in its dimensions (efficiency and professional care, management of internal audit activities, training, planning and implementation of the audit process, delivery of results) in the maternity and children's hospital in Buraidah. It was also shown that there was a statistically significant effect of applying the financial information management system in its dimensions in achieving the quality of internal audit in the maternity and children's hospital in Buraidah when Significance level ($\alpha < 0.05$)

Keywords: financial information management system - internal audit quality - government departments.

أثر نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في تحسين جودة التدقيق الداخلي في الدوائر الحكومية: دراسة حالة مستشفى الولادة والأطفال ببريده

سلطان عبد الله الفهيد

ماجستير إدارة الأعمال، قسم إدارة الأعمال، جامعة المجمعة، المملكة العربية السعودية

الملخص:

استهدفت الدراسة التعرف على أثر نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في تحسين جودة التدقيق الداخلي في الدوائر الحكومية من خلال دراسة حالة بالتطبيق في مستشفى الولادة والأطفال ببريده واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليل وتمثل مجتمع الدراسة في العاملين في الإدارة المالية في مستشفى الولادة والأطفال ببريده ومن خلال أسلوب العينة العشوائية البسيطة بلغ عدد العينة 87 فرد وتوصلت الدراسة الى وجود مستوى مرتفع جدا من تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية بأبعاده (تطبيق نظام موازنة القطاع العام، تطبيق نظام المدفوعات والمقبوضات، تطبيق نظام المشتريات، تطبيق نظام ادارة النقدية) وكذلك وجود مستوى مرتفع جدا من جودة التدقيق الداخلي بأبعاده (الكفاءة والعناية المهنية، إدارة أنشطة التدقيق الداخلي، التدريب، تخطيط وتنفيذ عملية التدقيق، إيصال النتائج) في مستشفى الولادة والأطفال ببريده وتبين أيضا وجود تأثير دال احصائيا لتطبيق نظام إدارة المعلومات المالية بأبعاده في تحقيق جودة التدقيق الداخلي في مستشفى الولادة والأطفال ببريده عند مستوى دلالة ($a < 0.05$)

الكلمات المفتاحية: نظام إدارة المعلومات المالية - جودة التدقيق الداخلي - الدوائر الحكومية.

المحور الاول الإطار العام للدراسة

1.1 مقدمة:

تبذل الحكومة السعودية جهودا لتطوير العمل على آليات وسياسات الإدارة المالية الحكومية من خلال توفير قاعدة موحدة للبيانات المالية للمساعدة؛ في إطار عملية دعم القرارات المالية الحكومية، لما لها من دور كبير في تعزيز واستقرار الوضع المالي والاقتصادي في المملكة العربية السعودية، ومواكبة التطورات العالمية في النظم المحاسبية، بدأت الحكومة السعودية بتنفيذ أحد برامج العمل الحكومي الذي تنفذه وزارة المالية وهو مشروع تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية. ونظرا لأنه يمثل بداية التوسع بإطلاق تطبيق هذا النظام على بقية الوزارات الحكومية التي لم تشملها المرحلة التجريبية للتطبيق، فإن له أهمية كبيرة في تعزيز كفاءة الإدارة المالية الحكومية، لذلك يعمل للمشاركة في مرحلة التعزيز والتطوير فيما يتعلق بالتخطيط وإعداد الميزانية وإدارة المشاريع وتطويرها، وقد تكون هناك حاجة إلى تغييرات مستقبلية في سياق عمليات الموازنة ولتلبية متطلبات تخطيط الموازنة وإدارتها وتنفيذها يعمل نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية، حيث يقوم بإنشاء نظام محاسبي وإداري مالي حكومي محوسب بشكل متكامل ومنسق لربط جميع العمليات المالية والمحاسبية في الوزارات والدوائر الحكومية مع وزارة المالية.

تعتمد نظم المعلومات المالية على تجميع وتحليل البيانات والمعلومات المالية من أجل الحصول على قرارات إدارية ومالية جيدة في مجال الأعمال، تعتمد فعالية وحجم عملية التدقيق بشكل كبير على جودة الأداء المهني للمدقق وعندما تكون عملية التدقيق ذات جودة عالية تصبح هذه العملية ذات قيمة كبيرة، وهو ما ينعكس في مصداقية وموثوقية البيانات والمعلومات المالية الصادرة عن هذه الدوائر والوزارات.

1.2 مشكلة الدراسة:

ولا شك أنه إذا كان هناك ضعف في عملية التدقيق والرقابة وتطبيقها للمعايير والقوانين الدولية وعدم اكتشاف الأخطاء في بعض الدوائر الحكومية فإن ذلك سينعكس على مصداقية وموثوقية البيانات أو التقارير الصادرة، فضلا عن عدم وجود الوعي الكافي لدى المؤسسات الحكومية بأهمية العوامل المؤثرة على جودة التدقيق مما يؤدي إلى اتخاذ القرارات الخاطئة في تحسين عملية التخطيط والرقابة، وهنا تبرز مشكلة الدراسة في معرفة أثر نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في تحسين جودة التدقيق الداخلي، إذ تسعى هذه الدراسة للإجابة على التساؤلات التالية:

هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في تحسين جودة

المراجعة الداخلي في الدوائر الحكومية السعودية؟

ويتفرع منها الاسئلة الفرعية الآتية:

1. هل يوجد إثر ذو دلالة إحصائية تطبيق نظام المدفوعات والمقبوضات في تحسين جودة التدقيق الداخلي في الدوائر الحكومية السعودية؟
2. هل يوجد إثر لتطبيق نظام موازنة القطاع العام في تحسين جودة التدقيق الداخلي في الدوائر الحكومية السعودية؟
3. هل يوجد إثر لتطبيق نظام المشتريات في تحسين جودة التدقيق الداخلي في الدوائر الحكومية السعودية؟

4. هل يوجد إثر لتطبيق نظام إدارة النقدية في تحسين جودة التدقيق الداخلي في الدوائر الحكومية السعودية؟

1.3 أهداف الدراسة:

تحدد هذه الدراسة الأهداف التالية:

- بيان أثر تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في المملكة العربية السعودية وأثره على عمليات اتخاذ القرار في المؤسسات والدوائر الحكومية.
- قياس أثر نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية على عملية التدقيق الداخلي في الدوائر الحكومية السعودية ومدى الالتزام بالمعايير والقوانين الدولية.
- قياس أثر نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في تحسين عملية التدقيق الداخلي وجعلها ذات جودة أعلى.
- التوصل إلى النتائج والتوصيات المناسبة.

1.4 أهمية الدراسة:

تكتسب الدراسة أهميتها من خلال جانبين:

الأهمية العلمية:

يأمل الباحث أن تشكل هذه الدراسة إضافة جديدة لإثراء المعرفة بالتأثيرات المختلفة لنظام إدارة المعلومات المالية الحكومية على تحسين جودة التدقيق الداخلي في الدوائر الحكومية السعودية ولذلك فإن هذه الدراسة قد تفيد المكتبات العربية في مجال المعرفة الشاملة لأداء وسير عمل نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية الأثر العام للنظام في تحسين جودة التدقيق الداخلي في دوائر الحكومة السعودية بشكل خاص واختبار الفرضيات بين المتغيرين.

الأهمية العملية:

تكمن أهمية هذه الدراسة في شرح أهمية نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية وأثره في زيادة قدرة الرقابة الحكومية على تحسين العمليات الرقابية، والعمل على قاعدة متكاملة تتواجد فيها كافة المعلومات والبيانات بدقة وشفافية، وإظهار مدى أهميته بالنسبة للحكومة في عملية التخطيط وصنع القرار، والسماح بتبادل المعلومات بين جميع الوزارات والدوائر الحكومية بسرعة أكبر تسهل عملية التدقيق الداخلي للنظام، وحل التعقيدات المرتبطة بالعملية، ورفع مستوى الالتزام بالمبادئ التوجيهية والمعايير والقوانين الدولية.

1.5 فرضيات الدراسة:

تم صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية:

H0: لا توجد علاقة ذو دلالة إحصائية لتطبيق نظام إدارة المعلومات الآلية الحكومية في تحسين جودة التدقيق الداخلي في دوائر الحكومة السعودية.

H1: توجد علاقة ذو دلالة إحصائية لتطبيق نظام إدارة المعلومات الآلية في تحسين جودة التدقيق الداخلي في دوائر الحكومة السعودية.

وتتفرع منها الفرضيات التالية:

الفرضية الفرعية الأولى:

H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق نظام المدفوعات والمقبوضات في تحسين جودة التدقيق الداخلي في دوائر الحكومة السعودية.

H1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق نظام المدفوعات والمقبوضات في تحسين جودة التدقيق الداخلي في دوائر الحكومة السعودية.

الفرضية الفرعية الثانية:

H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق نظام موازنة القطاع العام في تحسين جودة التدقيق الداخلي في دوائر الحكومة السعودية.

H1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق نظام موازنة القطاع العام في تحسين جودة التدقيق الداخلي في دوائر الحكومة السعودية.

الفرضية الفرعية الثالثة:

H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق نظام المشتريات في تحسين جودة التدقيق الداخلي في دوائر الحكومة السعودية.

H1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق نظام المشتريات في تحسين جودة التدقيق الداخلي في دوائر الحكومة السعودية.

الفرضية الفرعية الرابعة:

H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق نظام إدارة النقد في تحسين جودة التدقيق الداخلي في الدوائر الحكومية السعودية.

H1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق نظام إدارة النقد في تحسين جودة التدقيق الداخلي في الدوائر الحكومية السعودية.

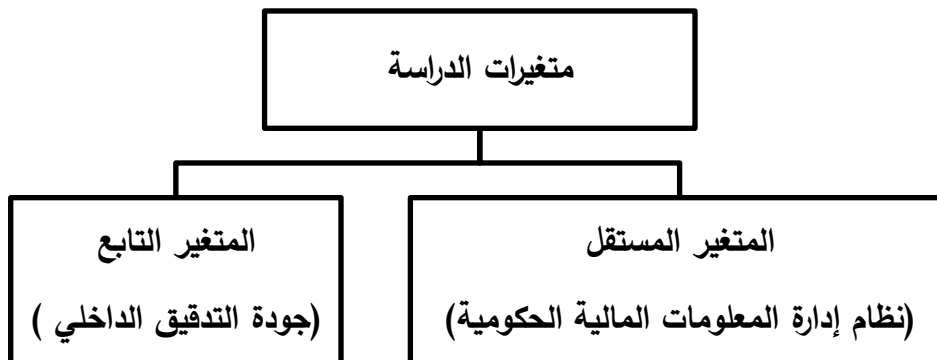
1.6 حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية: أثر نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في تحسين جودة التدقيق الداخلي في الدوائر الحكومية" دراسة حالة.

حدود زمانية: 2023-2024

حدود مكانية: تتم دراسة الحالة على مجموعة من الشركات بالمملكة العربية السعودية.

1.7 هيكل الدراسة:



الشكل 1 هيكل الدراسة

1.8 مصطلحات الدراسة:

- **نظام إدارة المعلومات المالية:** هو نظام إلكتروني يربط كافة الجهات الحكومية العامة ويحتوي على جميع وظائف الإدارة المالية العامة بما في ذلك العمليات المالية والمحاسبية التي تتم في جميع مراحل إعداد وتنفيذ الميزانية بدءاً من مرحلة التخطيط الاستراتيجي وانتهاءً بالمحاسبة والمحاسبية مرحلة الإبلاغ.
- ويعرف أيضاً على أنه نظام محاسبي مالي وإداري حكومي مركزي محوسب متكامل يغطي جميع العمليات المالية والمحاسبية الحكومية لجميع الوزارات والدوائر الحكومية والمراكز المالية بدءاً من إعداد الميزانية وانتهاءً بإصدار التقارير المالية، والربط بين جميع الوزارات والدوائر الحكومية إلى وزارة المالية.
- **التدقيق الداخلي:** يعرف على أنه هو نشاط مستقل وموضوعي يقدم خدمات الضمان والاستشارات بهدف إضافة قيمة للمنظمة وتحسين أعمالها، يساعد هذا النشاط على تحقيق أهداف المنظمة من خلال اتباع منهج منظم ومنظم لتقييم وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة.
- يعرف نظام المراجعة الداخلية على أنه مجموعة القواعد والسياسات والإجراءات التي يجب اتباعها لتنفيذ مهام وخطة وعمل المراجعة الداخلية في المنشأة، والتي يتم إعدادها بالتشاور مع الإدارة العليا للمنشأة بهدف تحديد أخطار التدقيق الداخلي بكافة أنواعها (مالية، إدارية، تشغيلية، تسويقية، قانونية وغيرها)، ووضع الإجراءات والخطوات اللازمة للسيطرة على هذه المخاطر والمخاطر والسيطرة عليها.
- **الدوائر الحكومية:** هي القطاعات المملوكة للدولة، سواء كانت استثمارات مربحة، أو استثمارات خيرية، أو غير ذلك، كما أنها تخدم المجتمع وليست مملوكة للأفراد وتشرف الدولة عليهم وتدفع رواتب موظفيها.

1.9 الدراسات السابقة:

دراسة عزام، (2023)، بعنوان دور نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS في تحسين الرقابة على المال العام". دراسة ميدانية بهيئة الإسعاف المصرية.

هدفت الدراسة إلى تقييم مدى فعالية تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) في تعزيز الرقابة على الأموال العامة والكشف عن حالات الفساد المالي والإداري داخل هيئة الإسعاف المصرية، إحدى فروع وزارة الصحة. وقد شمل البحث 7 وحدات إدارية رئيسية مكلفة بتطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية، مع عينة ضمت كبار الإداريين، وموظفي الإدارة المالية، وموظفي قسم التدقيق، والأكاديميين في أقسام المحاسبة والمراجعة من مختلف الجامعات. وقد شمل الاستطلاع 240 فرداً، موزعين بالتساوي بين هذه الفئات. تم جمع البيانات الأولية من خلال المسح، حيث قدم 73٪ من المستجيبين المستهدفين إجابات صحيحة، مما يشير إلى تمثيل قوي. وتشير النتائج إلى أن نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية هو نظام إلكتروني يدمج الوكالات الحكومية، ويشمل العمليات المالية وغير المالية عبر دورة الموازنة. ويرتبط تنفيذه بتحسين الإدارة المالية، وكفاءة الموارد، والامتثال للمعايير المحاسبية الدولية، وتعزيز آليات الرقابة المالية، لا سيما من خلال تفعيل ميزانية البرامج والأداء. علاوة على ذلك، حددت الدراسة وجود فروق في الآراء

حول مكونات تطبيق نظام إدارة المعلومات الحكومية على أساس المؤهلات الأكاديمية بين أفراد العينة.

دراسة المطيري، (2022)، بعنوان أثر تطبيق الحوكمة الإلكترونية على تحسين جودة التقارير الحكومية بالهيئات الكويتية.

يهدف هذا البحث إلى استكشاف مدى ارتباط تطبيق مبادئ الحوكمة الإلكترونية بتعزيز جودة التقارير الحكومية. وتشير النتائج الرئيسية إلى أن الحوكمة الإلكترونية تعزز النزاهة، وتسهل تحقيق أهداف تنظيمية أكثر تنظيماً وموضوعية عبر مختلف القطاعات. فهو يوفر إطاراً لمراقبة الأنظمة والإشراف عليها، وبالتالي تعزيز تنفيذها بشكل صحيح وفعال. علاوة على ذلك، تؤكد الدراسة على أهمية إعادة هيكلة التقارير المالية الحكومية بما يتماشى مع أنظمة الحوكمة الإلكترونية لتحسين جودتها. وقد وجد أن جودة التقارير المالية تتوقف على جودة المعلومات المحاسبية التي تحتوي عليها. وتم دعم الفرضية الفائلة بوجود توافق بين أفراد العينة حول مقومات تفعيل الإدارة الإلكترونية في الجهات الحكومية. بالإضافة إلى ذلك، هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مبادرات الحوكمة الإلكترونية وأهمية وموثوقية المعلومات المحاسبية في السياقات الحكومية.

دراسة السميران، (2019)، بعنوان أثر نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في تحسين جودة التدقيق الداخلي في الدوائر الحكومية الأردنية.

ركزت هذه الدراسة على نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS)، وتوضيح أهدافه وأهميته داخل المؤسسات الحكومية، وخاصة في الأردن. وكان هدفها تقييم مدى مساهمة هذا النظام في تعزيز جودة التدقيق الداخلي في الدوائر الحكومية الأردنية.

ولتحقيق هذا الهدف قام الباحث بتوزيع استبيانات على الموظفين في 32 دائرة حكومية تستخدم نظام إدارة المعلومات الحكومية. وقد تم توزيع 160 استبانة، تم استرجاع 126 منها، بنسبة استجابة بلغت 78.75%. وباستخدام المنهج الوصفي، أجرت الدراسة تحليلاً تحليلياً لتحديد الممارسات والظواهر قيد الدراسة.

وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج الرئيسية، أبرزها أن تطبيق مكونات نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية مثل إدارة المدفوعات والمقبوضات، وإدارة ميزانية القطاع العام، وإدارة المشتريات، وأنظمة إدارة النقد يؤثر بشكل إيجابي على جودة التدقيق الداخلي داخل الدوائر الحكومية.

وبناء على هذه النتائج أوصى الباحث بعدة إجراءات منها توسيع وظائف النظام ليشمل جميع الأنشطة التجارية والمالية في مختلف الوزارات والدوائر الحكومية. بالإضافة إلى ذلك، كان هناك اقتراح لتعزيز الأجهزة المستخدمة لتشغيل النظام وتحسين الموقع الإلكتروني للنظام لتحسين إمكانية الوصول والوضوح للمستخدم.

دراسة المشاقبة، (2016) بعنوان: دور نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في رفع فعالية اعداد الموازنات الحكومية.

هدفت الدراسة إلى تقييم مدى مساهمة نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في تعزيز فعالية إعداد الموازنة الحكومية. وباستخدام المنهج الوصفي التحليلي، قامت الباحثة بتصميم وتوزيع

استبيانات لجمع البيانات من مجتمع الدراسة. ومن أصل 160 استبيانات تم توزيعها، تم استرداد 148 إجابة صالحة للتحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS وكشف التحليل عن الدور المهم الذي يلعبه نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية عبر المراحل المختلفة لإعداد الموازنة، بما في ذلك تأثيره على إعداد الموازنة والموافقة عليها وتنفيذها ومراقبتها. تشمل النتائج الرئيسية ما يلي:

يعمل نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية على تعزيز فعالية إعداد الميزانية بشكل كبير من خلال ضمان الوصول في الوقت المناسب إلى البيانات الشاملة والدقيقة لدعم عمليات صنع القرار. ويعد الاهتمام بتنفيذ النظام أمراً بالغ الأهمية لضمان الجودة والشفافية في الخدمات المالية الحكومية، حيث يوفر بيئة معلومات آمنة ومتكاملة ودقيقة لعمليات الإدارة المالية. يعد تنفيذ نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية أمراً ضرورياً لتحسين كفاءة وإنتاجية الإنفاق العام وإدارة الإيرادات. وهذا بدوره يساهم في خفض عجز الموازنة العامة والحفاظ على الاستقرار المالي المستدام.

ويوصي الباحث بإجراء دراسات مماثلة لمعرفة أثر تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية على تعزيز كفاءة المؤسسات الحكومية.

دراسة القرعان، (2016) بعنوان: أثر تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في تنفيذ العمليات المحاسبية في الوحدات الإدارية الحكومية الأردنية.

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم مدى تأثير تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية على العمليات المحاسبية داخل الوحدات الإدارية الحكومية. وباستخدام المنهج الوصفي التحليلي، قامت الباحثة بتطوير استبانة بناء على الدراسات السابقة، وتوزيعها على عينة عشوائية من العاملين في دوائر ووزارات وهيئات الحكومة الأردنية.

وكشفت الدراسة عن العديد من النتائج الرئيسية. أولاً، قام الموظفون بتقييم تنفيذ نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية بدرجة عالية. أما أدنى التصنيفات فقد سُجلت في جوانب مثل شمولية النظام المالي لجميع العمليات المحاسبية، وتبادل المعرفة، وتحقيق التوفير المالي.

علاوة على ذلك، كان تقييم تنفيذ العمليات المحاسبية إيجابياً بشكل عام، على الرغم من وجود تباينات في تأثير التعديلات على العمليات المختلفة. وتأثرت عمليات التسوية المصرفية وعمليات الصرف المحاسبية بشكل خاص بالتعديلات، وكان التأثير الأكبر ملحوظاً في هذه المجالات.

دراسة (جبريل، 2014) بعنوان: أثر تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية على أداء تمييز الأداء المالي الحكومي في الأردن: دراسة ميدانية.

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر تطبيق نظام معلومات الإدارة المالية الحكومية (GFMI) على تمييز الأداء المالي الحكومي في الأردن وتم تصميم استبانة وتوزيعها على عدد من الموظفين في الوزارات والدوائر الحكومية المنفذة للنظام وعددهم (28) وزارة ودائرة حكومية، وبلغت الردود (132).

واستخدم الباحث مجموعة من الأساليب الإحصائية، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لاختبار فرضيات الدراسة باستخدام أسلوب الاستبانة.

ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن هناك تطبيق لنظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) في الوزارات والدوائر الحكومية، وأن هناك أثر لتطبيق هذا النظام على الإدارة المالية والمحاسبية والبشرية الموارد وخدمات العملاء.

ومن أهم التوصيات التي توصلت إليها الدراسة ضرورة التوسع في تطوير نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) وضرورة تطوير شبكة الإنترنت وقاعدة البيانات وأجهزة الحاسب الآلي المستخدمة في الوزارات والدوائر الحكومية المنفذة للنظام لخدمة الإدارة في مجالات التقييم والرقابة.

دراسة (karadag, 2015)، بعنوان التحديات المرتبطة بنظم المعلومات المالية والإدارية عند تطبيقها على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند تطبيق نظم المعلومات المالية الإدارية في تركيا، وتحليل دور الإدارة المالية في مواجهة هذه التحديات وتعزيز الأداء التنظيمي من منظور إداري استراتيجي. ولتحقيق هذا الهدف أجرى الباحث مقابلات مع مديري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتوضيح دور نظم المعلومات الإدارية المالية المطبقة والتحديات المرتبطة بها. وأظهرت نتائج الدراسة مساهمة ملحوظة من قبل أنظمة المعلومات المالية والإدارية في التخفيف من التحديات الرئيسية التي تواجهها هذه المؤسسات، مما يؤثر في النهاية على أدائها المالي والاستراتيجي بشكل إيجابي في تركيا.

دراسة (Abushamsieh.,al et2013) بعنوان: شفافية المعلومات الحكومية السارية على المؤسسات المالية في الدول العربية"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى شفافية نظم المعلومات المالية الحكومية المطبقة على المنظمات في الدول العربية النامية، حيث إن هذا الموضوع يحظى باهتمام الحكومات والباحثين والمنظمات الدولية، وخاصة في مسائل التقارير المالية في الدول العربية بشكل عام وفلسطين خصوصاً.

وتبحث الدراسة في مدى الوضع المالي في هذه الدول النامية لجعله أكثر فائدة وشفافية وتم تطبيق منهج البحث الوصفي التحليلي، وقام الباحث بتطوير استبانة لتحديد مدى تأثير هذه الأنظمة في رفع الكفاءة وإعداد التقارير وتحقيق الربحية في هذه الدول النامية.

وأظهرت نتائج الدراسة أن نظم المعلومات المالية والإدارية تعد من أهم العوامل الأساسية التي يتم تطبيقها من أجل حل الأزمات المالية وأزمات الدين وتحقيق الربحية.

1.8 التعليق على الدراسات السابقة:

استهدفت كافة الدراسات السابقة في التعرف على نظام إدارة المعلومات المالية لما له من أهمية في الإدارة والمحاسبة على حد سواء، ولكن كلا دراسة من الدراسات السابقة درست تأثيره من جانب مختلف فمنها من عمل على التعرف على تأثيره على جودة التدقيق الداخلي مثل الدراسة الحالية ومنها ما عمل على دراسة تأثيره على التقارير المالية والربحية وغيرها.

ومن كل ما سبق نجد أن لنظام إدارة المعلومات أهمية كبرى في سوق المال وكافة الشركات سواء كانت قطاعات خاصة أو قطاعات حكومية.

المحور الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة

2.1 نظام إدارة المعلومات المالية:

2.1.1 تمهيد:

يعتبر القطاع الحكومي من القطاعات المهمة في الدولة نظراً لدوره الكبير من خلال العمل الذي تقوم به الوحدات الحكومية في تنمية الجوانب الاقتصادية والاجتماعية فرض عصر العولمة العديد من التغيرات في كافة مجالات الحياة التي ظهرت بوضوح، مما انعكس على الأسواق العالمية والمحلية، وأصبح من الضروري مواكبتها التنمية في العصر الحديث لدعم وتعزيز الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي بكافة جوانبه للوصول وتحقيق كافة الأهداف التي تؤدي إلى التميز والنجاح، بناءً على التقرير المشترك من البنك الدولي والصندوق الدولي حول نظام الإدارة المحاسبية والمالية في المملكة العربية السعودية، فقد جاءت التوصيات المقدمة إلى وزارة المالية (ضرورة تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) بسبب لأهميته) ولأثره الكبير في جمع المعلومات الدقيقة والشاملة في الوقت المناسب.

ويعتبر تطبيق نظام (GFMIS) نقله نوعية في مجالات المحاسبة الحكومية من خلال استبدال المحاسبة التقليدية المتضمنة بالأساليب الورقية واليدوية بأساليب أخرى محوسبة متطورة وحديثه وجعل جميع الإجراءات والأنظمة المحاسبية والمالية المتبعة في الدوائر والوزارات الحكومية (الموقع الرسمي لنظام GFMIS) حيث تم العمل على التوصيات والموافقة بتطبيق نظام (GFMIS) من قبل وزارة المالية في المملكة العربية السعودية للارتقاء بآليات التعامل مع الأموال العامة ورفع مستوى الخدمات المقدمة من قبل الدوائر والوزارات في القطاع العام في السعودية.

ومن خلال توفير المعلومات المطلوبة والملائمة لغايات الرقابة الإدارية والعمليات التخطيط المستقبلية كما تستخدم مخرجات النظام المالي الحكومي لأغراض التقييم والتحليل الاقتصادي، كما يجب أن يوفر هذا النظام المعلومات الخاصة بمقارنة بين النتائج الفعلية (Abushamsieh,2013) والموازنة، ومعلومات لتقييم كفاءة وفاعلية مؤسسات الحكومية وبعد القطاع الحكومي من القطاعات الهامة في الدولة، فهي تقوم بدور كبير في التنمية الاقتصادية والاجتماعية تعمل على تطوير آليات عمل الإدارة المالية بتوفير قاعدة بيانات مالية موحدة تسهم في دعم عمليات إدارة القرارات المالية الحكومية.

في السنوات الأخيرة، أدى التقدم السريع والتطور المستمر لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى إعادة تشكيل المشهد الإداري، مما أدى إلى تناقض صارخ مع الممارسات التي كانت موجودة قبل بضع سنوات فقط. وقد أثرت هذه التقنيات بشكل كبير في ظهور العديد من المفاهيم والأطر الفكرية التي كانت محورية في الممارسات الإدارية خلال عصر ما قبل العصر الرقمي، وحققت نجاحاً ملحوظاً في كثير من الأحيان. ونتيجة لذلك، حدثت نقلة نوعية في التفكير والأداء الإداري، أدت إلى اختلاف الممارسات المعاصرة بشكل كبير عن ممارسات الماضي. (الشبلي والنسور، 2009)

2.1.2 تعريف نظام إدارة المعلومات المالية:

تعريف نظام ادارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS): هو نظام معلومات مالي محاسبي يشمل جميع العمليات المحاسبية والإجراءات الحكومية وهو أحد المشاريع التي التزمت وزارة المالية بتنفيذه لتوحيد الإجراءات والعمليات المحاسبية في مختلف الدوائر والوزارات الحكومية لزيادة الكفاءة والأداء وترشيد النفقات من خلال ادراه ذات فعالية واستطاعتها ربط الاتفاق بالموارد المالية المتاحة. (الشبل، 2013)

وقد عرف (Bansal,2002) بأن النظام مجموعه من العناصر المترابطة المتداخلة التي تقوم بجمع المعلومات ومعالجتها وتخزينها لدعم عملية اتخاذ القرار وإمكانية السيطرة عليها.

ويرى (Jones and Rama 2006) أن النظام المالي الحكومي هو إحدى فروع أنظمة المعلومات الإدارية التي تنتج المعلومات المحاسبية والمالية الحكومية تهدف إلى مساعدة المؤسسات الحكومية في إيجاد المعلومات المالية الخاصة بها في الوقت المناسب.

كما يشير (Hall 2011.07) أن نظام المعلومات المالية الحكومية هو نظام فرعي هادف إلى تجهيز المعاملات والمعلومات المالية والغير المالية التي تختص بالمؤسسات الحكومية بشكل عام.

وعرف نظام (GFMIS) عبارته عن نظام مالي محاسبي وإداري حكومي محوسب متكامل يربط كافة العمليات المالية والمحاسبية لكل الوزارات والدوائر الحكومية المالية مع وزارة المالية ويتكون من برمجيات متخصصة وجاهزة قابله للموائمة والتكيف بما يخدم وظائف ومجالات الإدارة المالية الحكومية " (الموقع الرسمي لنظام (GFMIS).

ويرى أيضا حجازي (2007) ان نظام المحاسبة الحكومي عبارة عن مجموعة من المعلومات والإجراءات المحاسبية التي تعمل على توفير وتقديم المعلومات والبيانات المالية الدقيقة قوائم المالية واضحة تبين نتائج العمل الحكومي باستخدام السجلات والمستندات المحاسبية.

وقد عرف النظام بأنه يقوم بجمع المعلومات وتسجيلها ومعالجتها وتخزينها لدعم عملية متخذي القرار بمعلومات وبيانات مفيدة حيث يكون الهدف الرئيسي هي تحقيق الأهداف ويقوم نظام المعلومات المالي على مواجهة التحديات (Romany and steinbart, 2015).

والعقبات التي تواجهه في المنظمات التي تستخدم حد أدنى من المصادر المالية التي تحتوي على نسب قليلة من المال والربحية ليتم حماية التقارير ونتائجها التي تتضمن التقارير المالية والبيانات والتقارير المحاسبية التي يمكن من خلالها تسهيل عملية التخطيط المالي لدعم القرارات. (Tran,2013)

ويرى الباحث أن مفهوم النظام بأنه عملية دقيقة وشاملة للعمليات والإجراءات المحاسبية بشكل محوسب تقوم بربط الدوائر والوزارات بالقطاع العام مع وزارة المالية باستخدام البرامج الحديثة لجمع المعلومات ومعالجته الإخراج بيانات ذات فائدة لدعم عملية اتخاذ القرار.

2.1.3 الهيكل التنظيمي لنظام أداره المعلومات المالية الحكومية GFMIS:

الهيكل التنظيمي لنظام إدارة المعلومات المالية الحكومية حيث يعمل النظام على تحقيق المستوى المطلوب من الأداء ويقوم النظام بدمج جميع الإدارات بنظام (GFMIS) ليكون عمل

الحكومة في اتخاذ القرارات ومراقبه الأموال العامة سهلا ويتفرع هذا القسم الى مجموعه من الإدارات وهي:

1. إدارة الموازنة وجود هذا النظام والذي يعتبر بشكل رئيسي من اهم الأنظمة التي يهتم المستخدم لها، حيث يقوم النظام في ربط النتائج المتوقعة بالأهداف الاستراتيجية طويلة الاجل وبالأهداف قصيرة الأجل سواء على مستوى المنظمة اعلى الدولة ككل، ويعمل ايضا على ربط المدخلات من الموارد والمخرجات حيث تركز هذه الموازنات على المخرجات أكثر من تركيزها على مدخلات الموازنة وتعمل المساعد الأجهزة الرقابية في تحديد المسؤولية والمسائلة عن الاداء وتضح كيفية اتمام الاعمال والخدمات خلال السنة المالية وكلفة كل مشروع ويعمل على تسهيل تقييم البرامج والانشطة المنظمة لإعمال وعوائد اجتماعية واقتصادية .
2. إدارة القبض تقسم المقبوضات اهميته في متابعة جميع الانشطة والعمليات الخاصة بتحصيل الإيرادات في شتى المراكز والدوائر في جميع انحاء المملكة ومن بعد جمعها يتم بتحويلها الى الخزينة وذلك بشكل مؤقت وقد عمل النظام بمعالجة الاعمال والاجراءات المتعلقة بشتى عمليات القبض وإيداعها في الفي الحسابات البنكية ويتأكد النظام من سير الاعمال والانشطة للمؤسسة أو الدائرة بالشكل المناسب.
3. إدارة النقد: وجود هذا النظام يساعد في متابعه وتنفيذ جميع الخطط المالية والتدفقات النقدية وادارة جميع العمليات المختصة بالدين الداخلي والخارجي ويعمل اعضاء هذا القسم بمتابعة كل ما يتعلق بحسابات النقود المنقولة والحساب الموحد والأمانات المتعلقة بالخزينة واعداد التسويات البنكية لمطابقة رصيد البنك في الدفاتر ما هو وارد في كشف البنك.
4. اداراه المشتريات ولتحسين عملية الشراء في المؤسسات والدوائر الحكومية وجدت أهمية تطبيق هذا النظام وذلك قيام النظام بمعالجة جميع الانشطة والعمليات الحكومية والتي تخص الشراء بجميع انواعها واشكالها حيث تحتوي على نوع الشراء وجميع البيانات موضحة فيه طلبات وأوامر الشراء وايضا جميع العقود بأحجامها المالية وتخضع هذا العمليات الاعتمادات وموافقات لازمة وذلك من أجل التحقق من وجود مخصصات متوفرة وطمأن العملية بشكل قانوني لعملية الشراء وصحتها ويعمل النظام على توفير البيانات التي تساهم في عملية اتخاذ القرار.
5. اداراه المدفوعات أهمية هذا القسم في وجود النظام حيث يقوم النظام بمتابعة جميع العمليات والاعمال والاجراءات الخاصة بجميع اشكال الصرف وايضا يضاف الى عمل النظام قدرته على المصروفات المستردة والسلف المتعددة، ولإتمام الاعمال والانشطة يقوم النظام ايضا بالتحقق من توفر المخصصات والسقوف المالية والحوالات.

2.1.4 قسم تكنولوجيا المعلومات:

وبعد هذا القسم المهم في عمل النظام وفعاليتته ويتكون من:

1. قسم البنية التحتية والشبكات: وظيفته المشاكل التي تواجه الشبكات والمعدات الرئيسية التي من خلالها يطبق النظام ويوجد فيه النسخ الاحتياطية للنظام.
2. قسم التطوير ونقل البيانات: وهذا القسم المسؤول عن نقل البيانات من النظام القديم إلى النظام الجديد نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية.

3. مركز الدعم: وهو يهتم بالاستفسارات والشكاوى ومتابعتها من المستخدم.
4. قسم ادارة التغيير: واجب هذا القسم الاهتمام بجوانب الانتقال والتحول من النظام القديم إلى النظام المطلوب وهو نظام (GFMIS) ويقسم إلى:
التدريب. / الاتصال / مواءمة العمليات.

ويتكون هيكل النظام المحاسبي الحكومي من الأنظمة الفرعية التالية (السقاء، 2010) نظام المحاسبة المالية نظام التكاليف نظام المحاسبة الإدارية نظام المحاسبة الرقابية.
2.1.5 أهمية نظام اداراه المعلومات المالية الحكومية:

إن العديد من الدول تسعى لتحسين الإدارة المالية وإعداد التقارير لتكون مفيدة، ولتنشيط الإدارة العامة يتطلب هيكل مالي قادر على خدمة وتنفيذ الوظائف المالية بشتى أنواعها، حيث أصبحت الاتجاهات في الفترة الأخيرة للحكومات إلى (Abushamsieh et al, 2013) التركيز على الوضوح والدقة في المعلومات الصادرة عن نظام (GFMIS) وذلك للإصلاحات بالقطاع الحكومي وتوفير خدمه أفضل (Benito et al., 2007).
وقد أصبحت حاجة الحكومات بمختلف الأنظمة إلى تحقيق جميع الأهداف المنشودة من خلال تطوير المجتمع الاقتصادي. البداوي (2000).

ان السرعة والسهولة بتوفير المعلومات والربط بين برامج النظام وتطبيقاته لا يؤثر فقط على فعالية نظم المعلومات المحاسبية، ولكن يساعد المنظمة بزيادة وتحسين كفاءة العمليات والأنشطة لديها، وللوصول بسهولة ودقه عالية إلى عملية صناعة القرار.
يجب أن تستمر عملية تدفق المعلومات والبيانات الواضحة والدقيقة من جميع أفرع وأقسام المؤسسة الإمكانية المتابعة والمراقبة ليحقق ذلك المستوى المطلوب من الأداء.

2.1.6 ميزات تطبيق نظام اداراه المعلومات الحكومية:

يمتاز نظام (GFMIS) توفير نظام مالي محاسب موحد متكامل يربط جميع الدوائر والوزارات في القطاع العام يتم من خلاله معالجه البيانات عن طريق شبكه حكومية مؤمنة في جميع الدوائر والوزارات الحكومية.

ويقوم النظام بتنفيذ الموازنة والمعلومات ذات الصلة لكافة الدوائر الحكومية.
ويقوم بتوفير نظام موحد لجميع المدراء الماليين في الوزارات والدوائر الحكومية لإدارة جميع العمليات والأنشطة المحاسبية، ويتم من خلاله مراقبة ومطابقة كافة العمليات المالية المحاسبية.

ويقوم بربط نظام البنك المركزي ودائرة الضريبة وضريبة الدخل والمبيعات والجمارك وإدارة الدين العام ضمن قاعدة بيانات واحدة يساعد بتوفير بيئة تحتية تحتوي على نظام متكامل للحكومة السعودية.

لخص (جبريل، 2014) الميزات التي عرضتها وزارة المالية على موقعها الالكتروني

الرسمي:

1. يساعد على زيادة أداء الإدارة المالية وزيادة كفاءتها في العمل من خلال توفير قاعدة بيانات

موحدة المتابعة الشاملة لكافة الأنشطة والعمليات المالية التنفيذية للحكومة.

2. الدقة والسرعة والسهولة في توفير وتبادل التقارير المالية.

3. تفعيل المراقبة على الأموال العامة المساعدة في اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب.

4. تطبيق مبدأ الشفافية في البيانات المالية.

2.1.7 أوجه الإبداع والتميز في تطبيقات (GFMIS):

تطبيق نظام مالي إداري محوسب متكامل يغطي جميع العمليات المالية التي تتم في الوزارات والدوائر الحكومية ويوحد إجراءاتها ويحقق ربط جميع الوزارات والدوائر الحكومية مع وزارة المالية والجهات المالية ذات العلاقة ويضمن تدفق المعلومات في كافة الاتجاهات مما يضمن صحة هذه المعلومات وفي نفس الوقت سرعة تدفقها يعكس الكثير من جوانب الإبداع والتميز. (ألتر، 2004)

التخصيص المناسب للموارد المالية يوفر النظام أدوات تخطيط تساهم بشكل فعال في دقة احتساب الرواتب في النفقات الجارية وتكاليف المشاريع في النفقات الرأسمالية. كما يساهم النظام في تأطير الموازنة الموجهة نحو النتائج من خلال ربط البرامج والمشروعات بمؤشرات الأداء وربط الإنجاز بالنفقات، وإعداد الموازنة على كافة المستويات الجغرافية والإدارية بما يحقق الرقابة المنشودة على التنفيذ ويساهم في تحقيق اللامركزية في الإدارة. وتعمل في الوقت نفسه على توزيع مكاسب ومخصصات التنمية بشكل عادل بين المراكز الجغرافية (ألتر 2004).

وإن توفير معلومات دقيقة وفي الوقت المناسب. يساهم النظام في توفير المعلومات والبيانات المالية المتعلقة بتكاليف وفوائد البدائل المختلفة لأغراض تحقيق الأهداف المرجوة وقياس النتائج لتسهيل عملية تحقيق هذه الأهداف بشكل أكثر فعالية (البدوي، 2000).

تحقيق إدارة مالية فعالة: ساهم نظام GFMIS في تطوير الإدارة المالية العامة من خلال توحيد الإجراءات والعمليات المحاسبية ومنهجية العمل، وإضافة التخطيط النقدي إلى عملياته، لما لفوائد التخطيط النقدي من مساهمة في الإدارة العامة. المال بالشكل الأمثل لمنع الاختناقات المالية، والذي يدعم الوحدات الحكومية لأداء عملها وفق خطط مالية معدة مسبقاً. (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، 2008).

تلعب الإدارة المالية العامة على مستوى الدولة دوراً بالغ الأهمية في رسم السياسة المالية والإشراف على تنفيذها وتوجيه الاستثمارات الحكومية، بالإضافة إلى إدارة الدين الحكومي المحلي والخارجي. كما تسعى الإدارة المالية العامة إلى ضمان تكامل السياسات المالية والنقدية للدولة بغرض تعزيز الاقتصاد والإدارة المالية العامة.

توفر التقارير المالية المتعلقة بالتدفقات النقدية نتيجة إدخال العديد من العمليات في النظام، ونتيجة لما توفره من معلومات دقيقة عن عمليات الاستلام والصرف، أصبح من الممكن التنبؤ بالتدفقات النقدية الداخلة والخارجة مما من شأنه تحديد الأوقات التي قد يحدث فيها عجز نقدي أو توفير نقدي مما يساهم في توجيه الأدوات المتاحة في الوقت المناسب لتوفير التمويل اللازم أو استثمار الفوائض إذا حدثت خلال العام بدلاً من تحميل فوائد الخزينة لفترات كبيرة نتيجة عدم توفر المعلومات المطلوبة حول حركة النقد. (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، 2008)

يساعد تبسيط الإجراءات المتبعة في العمليات المالية (GFMIS) في تبسيط العديد من إجراءات العمل من خلال تقليل الوقت المستغرق في أداء العمليات المالية، مما ينعكس إيجاباً على

زيادة جودة الخدمة المقدمة لمتلقي الخدمة من خلال ما يعرف بالنافذة الواحدة للعمل، لذلك لم تعد هناك اختناقات في العمل. نتيجة لتشتت الأعمال بين أطراف كثيرة (الخطيب، 2009).

الأمن والرقابة الذاتية على البيانات والمعلومات المالية. ويساهم تطبيق (GFMIS) في رفع فعالية القائمين على تنفيذ العمليات المالية، وذلك من خلال ابتعادهم عن الأساليب التقليدية مثل السجلات اليدوية واستبدالها بنظام إدارة معلومات مالية موحد ومتكامل ومتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية. وهذا ما يساعد على رفع مستوى الأمان في الحفاظ على المعلومات والبيانات المالية للمنظمة (الراوي، 2012).

ويرى الباحث أن (GFMIS) يساهم في رفع مستوى الدقة في تقديرات الموازنة، وتقليل معدلات الانحراف، وتقليل الأخطاء، وتحقيق أهداف منظمات الأعمال بكفاءة وفعالية، وتوفير الوقت والجهد والتكلفة، والمساهمة في تحقيق الرقابة الفعالة في إعداد وتنفيذ الموازنة وتحسين الخدمات المالية الحكومية.

2.1.8 نماذج لنظم محاسبية حكومية مطبقة:

توجهت الكثير من الدول حول العالم في نظام المحاسبة الحكومية بالالتزام بتطبيق المبادئ المحاسبية والقواعد المتعارف عليها في المحاسبة المالية الإلكترونية، وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية مسؤولة أمام المواطن الأمريكي عن أداء وعمل المؤسسات الحكومية وبناء على ذلك شكلت لجنة حيث قامت بإصدار المادة (11) من معايير المحاسبة الحكومية بالولايات المتحدة الأمريكية والتي تنص على التطبيق الكامل الأساس الاستحقاق في المؤسسات الحكومية، وفي ألمانيا يطبق الأساس النقدي في النظام المحاسبي الحكومي ووجهت الكثير من الانتقادات لهذه الأساس وتوجهت الحكومة لتطبيق أساس الاستحقاق .

وقد تم مطالبة الدول العربية بتطوير نظم المحاسبية الحكومية الموجودة، وبدأت مصر العمل على التغيير من موازنات الإنفاق الى موازنات باستخدام البرامج المحاسبية وتكثيف دور محاسبة التكاليف ومدى إمكانية تطبيق أساس الاستحقاق في الحكومة، وفي مؤتمر القاهرة قامت كل من وزارة المالية المصرية والجمعية العربية للتكاليف والمحاسبة الإدارية واتحاد المحاسبين والمراجعين العرب بتبني الفكر المعاصر بالرقابة على الأداء وفي تحديث نظم الموازنة. (حماد (2006)

وفي النظام المحاسبي في السعودية يتم استخدام الأساس النقدي في إثبات العمليات المالية في المركز النقدي والأعداد الحاسب الختامي وتعتبران القائمتان الوحيدتان اللتان تصدران عن النظام.

يحتوي النظام المحاسبي العام في تونس على بعض النصوص المتعلقة بالقياس المناسب وتركز هذه النصوص على الأمور الرئيسية ومفاهيمها المرتبطة بتطبيق أساس الاستحقاق.

2.2 التدقيق الداخلي:

2.2.1 تمهيد:

شهدت الفترة الأخيرة الاهتمام الكبير بعملية الرقابة على الأداء المهني للمدققين من قبل المنظمات المهنية حول العالم، حيث تزيد عملية الرقابة من جودة المهنة، وقد حظي قانون تنظيم مهنة المحاسبة القانونية رقم (73) لسنة (2003) ضرورة تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة

والتدقيق وتشجيع تطبيقها كونها ناتجة عن مشاركة عالمية، وهذا الأمر يؤدي إلى زيادة جودة التدقيق مع تطور الإجراءات والعمليات العملية التدقيق الداخلي من الأساليب التقليدية إلى الحديثة المتطورة التي تكمن الأهمية الرئيسية الى تحقيق وتخطيط أنشطة التدقيق ولحماية المنشأة من المخاطر التي تواجهها من خلال نظام تدقيق داخلي يمتاز بالكفاءة في الأداء لتطبيقه من قبل الأفراد والإدارة (العازمي ، 2012)

مع اختلاف التشريعات والقوانين الداخلية من دولة الأخرى، فإن عملية التدقيق تتأثر بدورها من هذه الاختلافات الطبيعية والإنتاج لعمل المدقق الداخلي، مما يتطلب وجود معايير وأسس تحكم عمل المدقق لوضع تجانس ما بين نتائج أعماله وإمكانية الاعتماد عليها بشكل أفضل (رضوان، 2012).

وجود عملية التدقيق الداخلي مع التطور للأنشطة الاقتصادية مهم لضرورة التعرف على مدى الأداء للعاملين والكفاءة ومدى الالتزام بتنفيذ السياسات الموضوعية، مما يؤدي إلى ضرورة وجود مدقق داخلي يقوم بمراقبة الأنشطة الداخلية وتقييمها، (سرايا، 2007)

2.2.2 تعريف التدقيق الداخلي:

تعتبر وظيفة التدقيق الداخلي بأنها أداة رقابية ادارية تعمل على تقييم وتطوير فعالية الأنظمة الرقابية الأخرى حيث إن التدقيق الداخلي يهدف بالشكل الرئيسي إلى مساعدة الإدارة في جمع المجالات والمستويات.

مفهوم التدقيق الداخلي عمل مستقل وتأكيد موضوعي واستشاري، من أجل إعطاء قيمة أكبر للشركة إضافة إلى أنه يساهم في تحسين كافة العمليات، ويساعد أيضا على تحقيق كافة أهدافها، وذلك من خلال تشكيل أسس صحيحة، لأجل تقييم وتحسين فعالية المخاطر والرقابة إضافة إلى عمليات التحكم الاتحاد الدولي للمحاسبين (2003).

وعرفت بأنها يمكن من خلالها اكتشاف الأخطاء وعمليات الغش والاحتيايل، وتعتبر وسيلة تمكن من تحديد الانحراف الواقع والمحدد (Kagermann, et al. (2008) مهمه داخلية متعلقة بالشركة، وتقوم على تعيين شخص مختص بكافة العمليات المتعلقة بالتدقيق الداخلي للشركة للتأكد من تحقيق الأهداف الخاصة بالشركة (مسار، 2015)

التدقيق الداخلي هو نشاط مستقل وموضوعي ويتضمن الجودة في عملية التدقيق ويقوم مساعدة المؤسسة بتحقيق الأهداف من خلال استخدام طرق الية ومنضبطة، وذلك من أجل تطوير وتقييم الحاكمة المؤسسية والضوابط وفعالية الأنشطة وإدارة المخاطر. (internal auditors,) 2009

التدقيق الداخلي هو قيام شخص مستقل ومحاييد بفحص المعلومات المالية لأي مؤسسة أو شركة أو منظمة بغض النظر عن حجمها أو هدفها أو شكلها القانوني نظمي والعرب (2012). وعرفت أيضا بأنها وظيفة مستقلة يمكن القيام بها شخص أو عدة اشخاص من داخل الشركة وذلك من أجل خدمة الإدارة للتأكد من كافة الأنظمة الرقابية الداخلية تعمل بالشكل المطلوب والفعال لتحقيق أهداف النظام (الذنيبات (2010)

إن عملية التدقيق الداخلي تسعى لاختبار النظام المحاسبي، والنظام الداخلي للمؤسسة وتقييم مدى ملازمتها، وقياس فعالية الأنظمة (Moller, 2004)

ومن المفاهيم السابقة يرى الباحث ما يلي: إن عملية التدقيق الداخلي هي عملية يمكن من خلالها مراقبة الأداء والأنشطة والعمليات الداخلية للمؤسسة، ومدى إمكانية رفع مستوى الكفاءة والفعالية لتحقيق الأهداف، وتعتبر ركيزة أساسية في أي منظمة لتحقيق كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية ودعم الإدارة بمستوى الأداء للعاملين ومدى التزامهم بالقوانين والأنظمة.

2.2.3 أهمية التدقيق الداخلي:

تعد عملية التدقيق الداخلي عنصر مهم في الرقابة على المؤسسة، من خلال الطرق والوسائل التي تستخدمها الإدارة وذلك لتوفير المعلومات والتقارير المستمرة. تلعب عملية التدقيق الداخلي الدور الرئيسي في دعم الوظيفة الرقابية الإدارة المؤسسة حيث تعبر الحاجة الملحة لضرورة تحسين الأداء الرقابي في المؤسسات ويمكن إرجاع هذا الأمر وأسباب ظهوره إلى ثلاث عوامل هي: (الجرد، 2008، (33). زيادة حالات الفشل في المؤسسات وإفلاسها التغيير في أنماط الملكية. التغييرات في البيئة النظامية التي تعمل بها المؤسسات.

وقد زادت أهمية التدقيق الداخلي في صدور قانون Sarbanes - Oxley Act وذلك بهدف حماية المستثمرين عن طريق تحسين دقة وموثوقية نظام الإفصاح عن المعلومات والبيانات الصادرة عن عملية التدقيق، وبالرغم من هذا القانون لم يحدد دور وظيفة المدقق الداخلي بشكل رئيسي في حوكمة المؤسسة، ويفتضي هذا الأمر إلى توسيع متطلبات الحكومة لكل من الإدارة العليا ولجنة التدقيق والمدقق الخارجي وتوسيع دور المدقق الداخلي كونه الطرف الرابع في حوكمة الشركات (Zwaan et al, 2011:589)

ومن الأسباب التي أدت إلى زيادة الأهمية لوجود التدقيق الداخلي في المؤسسة وهي: (الكناني، (2013)

- الازدياد في حجم المشاريع الصعوبة والتعقيد في الأنظمة الإدارية والإنتاجية.
- ازدياد عدد الشركات ذات الجنسيات المتعددة الصعوبات التي تواجه الأنظمة المالية والمحاسبية.
- فعلمية التدقيق الداخلي تعمل على زيادة قيمة الشركة والتحسين لعملياتها، وذلك بمشاركة الإدارة في العمليات التي يتم فيها وضع الخطط الاستراتيجية للشركة والعمل على توفير المعلومات التي تحتاجها هذه العملية، وأي معلومة تحتاجها لتنفيذ ما هو مخطط والتي وضعت من قبل وذلك من خلال:

1. تطوير وتقييم فاعلية الرقابة.
2. تطوير وتقييم فاعلية ادارة المخاطر.
3. تطوير وتقييم وتحسين عمليات توجيه أنشطة المنظمة ومراقبتها

2.2.4 مهام وظائف عملية التدقيق الداخلي:

تطورت مهام والوظائف في التدقيق الداخلي فلم يعد يركز فقط على الصفقات والمعاملات، بل اتسعت الشمل تحديد المخاطر التي تؤثر سلبيا على أداء الشركة والعمل على البحث عن طرق وتقنيات حديثة تساعد في التحكم في تحديد المخاطر وتوفير التوصيات والمعلومات لتحسين الكفاءة والفاعلية للشركة لتتمكن من تحقيق اهدافها (Kagermann et al 24 p129. 2008).

من أبرز مهام قسم التدقيق الداخلي:

1. التأكد من عمل النظام المحاسبي والرقابة الداخلي، ومدى ملائمة النظام العمل الشركة.. توفير كافة الحلول والاقتراحات لتطوير نظام الشركة.
 2. الدقة في جمع البيانات التشغيلية والمالية الخاصة بالشركة.
 3. التأكد من قدرة الشركة بالالتزام بالقوانين والأنظمة والمعايير، ومدى التزامها بسياسات الإدارة وتوجيهاتها.
 4. التأكد من جميع العمليات لأجل رفع الكفاءة للمستوى المطلوب وتحقيق الفعالية في النظام الرقابة المالي والغير مالي.
 5. ويعمل المدقق الداخلي لدى الشركات لإجراء التدقيق الشامل بشكل مستقل لتحقيق الحماية السياسات الإدارة وتقديم الاستشارات والمعلومات اللازمة للإدارة وذلك لتحسين ادائها. حيث من واجبات وعمل المدقق تزويد الإدارة بالمعلومات الآتية:
 - مدى الكفاءة التي تنفذ بها العمليات داخل كل قسم على حدي طريقة وكفاءة عمل النظام المحاسبي داخلي الشركة.
 - مدى دقة الانظمة الرقابية داخل الشركة (المطارنة 2006، ص 25).
- وتطرق (Pickett 2010) إلى وجود العديد المهام والوظائف المكلفة للموظفين في قسم التدقيق الداخلي حيث صنف هذه المهام بشكل عام على النحو الآتي:
- أولاً: مساعدة الشركة على تحقيق أهدافها: المساعدة بتحقيق الأهداف لاعتباره الركن الأساسي من متطلبات الحوكمة وادارة المخاطر التي تهدد هذه الشركة بغض النظر عن دور التدقيق الداخلي في البحث لاستمرار نجاح الشركة على المدى الطويل.
- ثانياً: زيادة قيمة الشركة: إن التدقيق الداخلي هو عنصر فعال في العمل على زيادة قيمة الشركة. حيث يشكل التدقيق قاعدة لخدمة العملاء وذلك من خلال المنافع المقدمة لجميع الأطراف التي تتعامل معه، يجب أن تكون القيمة المضافة من قبل المدقق الداخلي راسخة بأذهانهم بحيث تكون الموجه لسلامة الأداء.
- ثالثاً: تحسين عمليات الشركة: تقوم عملية التدقيق الداخلي بتطوير عمليات الشركة فلا تقتصر فقط على التفتيش والفحص، بل هي مساهم فعال بتحسين والتطوير المستمر للشركة.
- رابعاً: مساعدة ادارة الشركة تعتبر عملية التدقيق الداخلي نشاط موضوعي واستشاري وذلك بتوفير النصيحة والمشورة لمساعدة الإدارة بطريقة مناسبة لاحتياجاتها بجانب دوره في تحديد وتوفير التأكيد ان كان الشركة تدير أو لا تدير المخاطر بالشكل المناسب.
- خامساً: تقييم وتطوير عمل الشركة يقارن التدقيق الداخلي المخطط بالفعلي وللوصول على نظام مراقبة جيد يجب استخدام تقنيات مناسبة للتقييم وتطبيقها بطريقة مهنية، من أجل الحصول على نتائج ذات دقة وموثوقية.
- سادساً: منع وكشف عمليات الغش والاحتيال اكتشاف الغش والاحتيال ليس هي فقط وظيفة المدقق الداخلي إنما يجب أن يكون لديه المعرفة والحس الكافي لطرق واحتمالات الغش والاحتيال وذلك ليكون قادر على تحديد مواضعها ومعالجتها، وعمل الاختبارات الإضافية في حال الاكتشاف للتأكد من عدم حدوثها (Magd, 2003, p244).

2.2.5 مقومات التدقيق الداخلي:

- ليتمكن قسم التدقيق الداخلي من تأدية المهام وتحقيق الأهداف لأبد من وجود مجموعة من المقومات التي تساعد في ذلك والتي بشكل عام كالآتي: (الراحلة والروحي 2008، ص 21)
1. التأهيل العلمي والعملية للعاملين بقسم التدقيق الداخلي بالشكل المناسب من خلال التدريب والتأهيل المستمر لهم، وذلك للقيام بالمهام بالصورة الفعالة والمطلوبة.
 2. التنسيق مع دورة نشاط الشركة يتم التخطيط بالشكل المناسب وتنفيذ البرامج بكفاءة وفاعلية حتى لا يؤدي إلى تعطيل أعمال هذه الشركة.
 3. دقة ووضوح التقارير الصادرة عن المدقق الداخلي ووصولها للإدارة بالوقت المناسب ووجود المعلومات التي تحتويها التقارير والانتقادات والملاحظات يجب أن تتبع بإجراءات التصحيح الوضع.
 4. أن تكون عملية التدقيق الداخلية شاملة لجميع الدوائر الحكومية.
 5. التزام المدقق الداخلي أثناء تأدية العملية والمسؤوليات المنصوصة عليه بما يتوافق مع المعايير المهنية وقواعد سلوك المهنة المتعارف عليه والالتزام بقوانين وقواعد المتبعة داخل الشركة التي يعمل بها (عبد الجبار، 2012).

وهناك بعض المقومات التي ذكرها (عبد الله 2012) وهما:

- الاستقلال والكفاءة المهنية للعاملين بقسم التدقيق الداخلي.
- التخطيط الجيد لإعمال التدقيق الداخلي.
- وجود معايير وإرشادات لعملية التدقيق الداخلي.
- شمولية التدقيق الداخلي.
- دعم الإدارة العليا لقسم التدقيق الداخلي.
- العلاقات الحسنة الطيبة مع العاملين بالمنشأة.
- التعاون الفعال الصادق مع المدقق الخارجي.
- استخدام وسائل التدقيق المتقدمة.

2.2.6 جودة التدقيق الداخلي:

ترتبط عملية التدقيق والرقابة الداخلية ارتباطاً وثيقاً بالحاكمة المؤسسية كونها عنصر مهم في التطوير وتحسين الأداء الدائرة التدقيق والضبط الداخلي في الشركات على الجهات الحكومية وجمعيات التدقيق أن تساهم في توفير المعلومات والبيانات المالية وغير المالية والإفصاح عنها بصورة عادلة وعلى درجة عالية من الصحة والمصداقية.

تسعى الشركات والمؤسسات في مراقبة الأداء والأنشطة الداخلية بشكل مستمر للوصول الأعلى درجات الجودة ومدى ملائمة النظام المحاسبي المطبق، وذلك من أجل كشف الانحرافات والتقليل من نسبة الأخطاء، للوصول إلى الفاعلية والكفاءة في تلبية متطلبات واحتياجات الإدارة. ويختلف تعريف مفهوم جودة المراجعة بين الأفراد، حيث يعترف البعض بالتحدي المتمثل في قياسها كميًا على الرغم من دورها في ضمان الجودة. من المهم ملاحظة إمكانية تحسين جودة

التقرير من خلال تحسين عملية التدقيق الداخلي. (Moeinaddin and Keshavarzian, 2013,) (p:754).

ومن الناحية المهنية، تتميز جودة التدقيق الداخلي بقدرتها على كشف الأخطاء ونقاط الضعف داخل نظام الرقابة الداخلية، واستنباط الحلول لمعالجتها والتخفيف منها، وإمكانية تحقيق فوائد تنظيمية. ومن وجهة نظر أكاديمية، يتم تقييمه على أساس درجة الالتزام بمعايير التدقيق ولوائح السلوك المهني خلال إجراءات التدقيق. (درس. 2010، ص (40).

معايير التدقيق الداخلي حسب معهد المدققين الداخليين إن وجود المعايير ينظم سير عملية التدقيق الداخلي داخل المنشأة، حيث تعتبر معايير الممارسة المهنية الصادرة عن معهد المدققين الداخليين (IIA) من الأكثر انتشاراً وتطبيقاً، حيث تساعد في ضمان تنفيذ أنشطة المنشأة بالشكل الفعال مما يؤدي إلى تحقيق أهداف الإدارة كما تتألف المعايير من:

يركز المعيار الأول على السمات بدلاً من الغرض والسلطة والمسؤولية الخاصة بأنشطة التدقيق الداخلي. ويؤكد على أهمية تحديد هذه الصفات ضمن قانون يتوافق مع المعايير المعتمدة. ويؤكد معيار الاستقلالية والموضوعية على ضرورة استقلالية التدقيق الداخلي والسلوك الموضوعي من قبل الموظفين. ويتضمن معايير فرعية تتعلق بالاستقلال التنظيمي والموضوعية الفردية ومعالجة والكشف عن أي قصور في الاستقلالية والموضوعية. يشمل معيار الكفاءة والرعاية المهنية اللازمة معايير فرعية تتعلق بالمعرفة والمهارات المطلوبة من قبل المدققين الداخليين، مما يضمن الحصول على نتائج تتسم بالكفاءة والفعالية، والتعزيز المستمر لمعارف ومهارات المدققين.

وأخيراً، يؤكد معيار برامج ضمان الجودة والتحسين على مسؤولية التدقيق الداخلي في إنشاء وصيانة البرامج التي تضمن جودة وتحسين جميع أنشطة التدقيق.

2.2.7 معايير إدارة أنشطة التدقيق الداخلي:

يؤكد المعيار المتعلق بإدارة عملية التدقيق الداخلي على دور مدير التدقيق الداخلي في الإشراف الفعال على العملية لتعزيز المصالح والقيمة التنظيمية. يشتمل هذا المعيار على ستة معايير فرعية تشمل:

1. التخطيط: وضع خطط قائمة على المخاطر تتماشى مع الأهداف التنظيمية.
 2. الاتصال والموافقة: إبلاغ المتطلبات وخطط التنفيذ إلى الإدارة العليا في الوقت المناسب.
 3. إدارة الموارد: تخصيص الموارد المتاحة لأنشطة التدقيق الداخلي بشكل مناسب وفعال.
 4. السياسات والإجراءات: تنفيذ السياسات والإجراءات لتوجيه أنشطة التدقيق الداخلي.
 5. التنسيق: تسهيل الاتصال والتنسيق داخلياً وخارجياً لضمان التغطية وتقليل التكرار.
 6. التقارير: تقديم تقارير مستمرة إلى الإدارة العليا حول سير خطة عملية التدقيق.
- ويؤكد المعيار الخاص بطبيعة العمل على مساهمة عملية التدقيق الداخلي في تحسين عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة من خلال منهج منظم ومنضبط. وتتكون من ثلاثة معايير فرعية تتعلق بإدارة المخاطر، وتقييم أنظمة الرقابة، ووضع توصيات لعمليات الحوكمة.
- يفرض معيار تخطيط المهام على المدققين الداخليين إعداد وتوثيق الخطط لجميع المهام ضمن نطاق عملية التدقيق. وتتضمن أربعة معايير فرعية تركز على مراعاة الأهداف وكفاءة إدارة

المخاطر أثناء التخطيط، وتفصيل الأهداف وتقييم المخاطر المرتبطة بها، وتحديد الموارد اللازمة، والتحسين المستمر للبرامج لتحقيق أهداف المهمة.

معيار اداء المهمة يوضح هذا المعيار أنه من واجب المدقق الداخلي القيام بتحديد والتحليل والتقييم والتسجيل الكافي للمعلومات وذلك لتحقيق الأهداف ودعم نتائج العملية مع الأخذ بعين الاعتبار عملية الحفظ والأرشفة مع القواعد والسياسات للطلاع عليها عند الحاجة.

معيار توصيل النتائج: ينص هذا المعيار بضرورة توصيل المدقق الداخلي للنتائج بالشكل الكامل والمناسب ويوضح ودقة وشمولية والأخذ بعين الاعتبار المعايير التي لم يتم الالتزام بها ضمن الخطة وتصحيح المعلومة الخاطئة والاهتمام ايضا بوقت المعلومة لما فيها تأثير لاتخاذ القرار.

معيار مراقبة التقدم ينص هذا المعيار بضرورة الأخذ بعين الاعتبار التوصيات المبنية على النتائج ومتابعة تنفيذها.

معيار قرار قبول الادارة للمخاطر: وينص هذا المعيار بالتوافق ما بين مدير التدقيق الداخلي والإدارة في حال عدم قبول الإدارة مستوى غير مقبول من المخاطر، وفي وضع عدم الوصول إلى حل مع الإدارة، على مدير التدقيق بالاتفاق مع الإدارة لرفع الموضوع المجلس الإدارة.

معايير جودة تقارير التدقيق الداخلي تعتبر التقارير التي تتسم بالجودة أحد أهم مقومات اتخاذ القرار وتتحقق جودة التقارير من خلال توافر المعايير التالية:

1. معايير مهنية: إن المعايير الدولية للممارسة المهنية لعملية التدقيق الداخلي هي بمثابة المقاييس والقواعد التي يمكن من خلالها تقييم مدى الفاعلية للعمليات والخدمات التدقيق الداخلي، وعند الالتزام بهذه المعايير يمكن تحقيق الأهداف لهذه الوظيفة ولتحديد المبادئ الأساسية التي تحكم هذه المهنة، تم وضع المعايير على أساس واضح ومفهوم. (Robert, 2009, p) 2.4.

2. معايير رقابية تعتبر المعايير الرقابية مهمة كونها تلعب دورا مهما في فحص وتقييم مدى الالتزام بالإجراءات والسياسات التي تقوم بتسهيل عملية تخصيص الموارد للوصول إلى رفع كفاءة المؤسسة. (أبو حمام 2009، ص: 58).

أحد المعايير المهنية الحاسمة فيما يتعلق بالجودة يتعلق بإنشاء برنامج لضمان وتعزيز جودة عملية التدقيق. يؤكد معيار برنامج ضمان الجودة هذا على أهمية تنفيذ وتحسين برنامج يهدف إلى حماية وتعزيز جودة التدقيق الداخلي داخل المنظمة. يجب أن يضمن هذا البرنامج التزام المنظمة بالمعايير واللوائح المهنية والأخلاقية، بما في ذلك الأنشطة التي تهدف إلى تعزيز العمليات وتطويرها. يحتوي هذا المعيار على أربعة معايير فرعية وهي كالآتي: (العفيفي، 2009، ص 60-

(61)

المعيار الأول: يتعلق بالنظر لمدى أثر البرنامج في تحسين عمليات المنشأة وملاحظات الأفراد من داخل قسم التدقيق الداخلي للمنشأة وخارجها وبناء عليه يتم أخذ الإجراءات المناسبة التقويمية للبرنامج.

المعيار الثاني يقتضي هذا المعيار بإبلاغ الإدارة من قسم التدقيق الداخلي عن تقييم البرنامج ويتم ذلك من خلال إعداد التقرير المفصل حول البرنامج.

المعيار الثالث يقوم بقياس مدى الالتزام المدققين الداخليين بتطبيق وإتباع المعايير وإعداد تقرير حول تجانس عملهم مع المعايير الموضوعية.

المعيار الرابع: يقتضي بالمسؤول عن عملية التدقيق بالإفصاح للإدارة العليا أو لجنة التدقيق عن حال عدم الالتزام بالمعايير في حالات وجود تأثيرات سلبية على أنشطة المؤسسة.

2.3 المبحث الثالث: أثر نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في تحسين جودة التدقيق الداخلي في الدوائر الحكومية

إن نظم التدقيق الداخلي التي تُمارس اختصاصاتها بالقطاع الحكومي في ظل أنظمة الإدارة المالية التقليدية لا تزال تعاني من نقاط ضعف كبيرة، ترتبط بالإجراءات المالية وعدد وحدات التحكم حيث أن بعض وحدات التحكم لا تمتلك خبرة مالية كافية أو لا تدرك مدى أهمية نظم المعلومات، وبالتالي فإن هناك حاجة إلى مزيد من العمل لتعزيز أنظمة التدقيق في القطاع الحكومي واعتماد الحكومات والمنظمات على أساليب رقابية قوية من خلال تطوير نظام إدارة معلومات مالي قادر على إنتاج بيانات مالية موثوقة ومصمم لتوليد بيانات مالية قابلة للمقارنة ومتسقة من سنة إلى أخرى (الشبل، 2013).

الامر الذي يتطلب ضرورة تطوير نظم الرقابة المالية في الوحدات الحكومية حيث أن بعض الدوائر الحكومية لم تعمل على ربط وحدات الرقابة الداخلية بالإدارة العليا فهي لا تعمل بكفاءة وفاعلية، وذلك لعدم وجود نظام خزينة موحد يضمن الرقابة الفعالة على الأرصدة النقدية الحكومية حيث يتم إدارة النقد من خلال عدد غير محدد من الحسابات المصرفية التي لا ترتبط فيما بينها، وفي ضوء ذلك يتضح للباحث أن عدم توافر نظام خزينة موحد وعدم الاستقرار على تطبيق نظام محاسبي موحد ينتج عنه توافر أنظمة رقابية غير فعالة، وبالتالي لا بد من وجود نظام رقابي فعال في ضوء تطور النظام المحاسبي الحكومي بما يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام وذلك من خلال التطبيق الجيد لمنظومة إدارة المعلومات المالية الحكومية خاصة أنه تم ميكنة الموازنة العامة للدولة وربطها بحساب الخزينة الموحد، للحد من حالات الفساد وتوفير مزيد من الشفافية (أحمرو، 2005).

ويتطلب تطبيق التدقيق الداخلي الفعال انظاماً فريداً لإدارة أمن المعلومات هذا النظام له ثلاثة أهداف عامة الأول يتمثل في السرية حيث تكون البيانات متاحة فقط للأشخاص المصرح لهم باستخدام النظام، ثم النزاهة حيث يجب أن تكون البيانات مكتملة و دقيقة أيضاً، و التوافر أي يجب أن تكون البيانات متاحة متى وأينما كانت مطلوبة، لذلك فإن تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية في القطاع الحكومي يضمن معالجة البيانات المالية بطريقة فعالة مثل أمن البيانات والسرعة وحسن التوقيت والدقة وتنوع وجودة التقارير المالية بما يضمن تحقيق الشفافية والمساءلة (الشبل، 2013). وفي ضوء وجود العلاقة الإيجابية بين الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية يظهر للباحث وجود أثر واضح لنظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) على نظام الرقابة الداخلية؛ حيث يتضمن نظام GFMIS قاعدة بيانات آمنة ودقيقة شاملة لحصر وتخزين المعلومات ليتم الرجوع إليها بسهولة ويسر في أي وقت، وبالتالي فإن تطبيق النظام بشكل فعال ينتج عنه مجموعة متكاملة من التقارير المالية الإلكترونية الفورية والتي يمكن الحصول عليها في أي وقت مما يسهل

من عمليات المراجعة والمتابعة بواسطة الجهات الرقابية الداخلية والخارجية لجميع الأنشطة والعمليات الخاصة بصرف النفقات وتحصيل الإيرادات (أحمرو، 2005).

وبالتالي، فإن تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (الذي يشمل إدارة المدفوعات والمقبوضات، وإدارة ميزانية القطاع العام، والأصول الثابتة، والمشتريات، والمخزون، وأنظمة إدارة النقد) يؤثر بشكل إيجابي على جودة المعلومات المحاسبية. يقوم هذا النظام بتخزين وتنظيم البيانات المالية بشكل فعال، مما يضمن الوصول السريع والموثوق إلى المعلومات. فهو يعزز الضوابط المالية الحكومية، ويعزز تقديم الخدمات، ويرفع عمليات الميزانية إلى مستويات أعلى من الشفافية والمساءلة. بالإضافة إلى ذلك، يؤثر نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، بشرط وجود كوادرات فنية مؤهلة لإدارتها. في حين أن معلومات النظام قد تظهر مشكلات تتعلق بالملاءمة والموثوقية، إلا أنها تساعد في اتخاذ قرارات الاستثمار بشكل أكثر فعالية من أنظمة المحاسبة الحكومية اليدوية من خلال عكس الوضع المالي الحالي بشكل أكثر دقة. (جبريل، 2014).

أن تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية وما يكملها من نظم الدفع والتحصيل الإلكتروني الحكومي يؤدي إلى الانسجام والتوافق مع مكونات نظام الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية ويؤثر عليها بالإيجاب، ومن ثم يؤدي إلى فعالية الرقابة المالية قبل الصرف أي تحقيق أهداف الرقابة المالية قبل الصرف كما تم تخطيطها بشرط وجود رقابة ومراجعة داخلية مستمرة فعالة (ممثلي وزارة المالية) تشرف على تنفيذ وتطبيق العمليات المختلفة التي تتم من خلال تلك النظم الحديثة (أحمرو، 2005).

مما سبق يتضح للباحث أن نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS له دور في تدعيم نظم الرقابة الداخلية بالوحدات الحكومية حيث يساهم في تحقيق الرقابة الفعالة وتدعيم الأنشطة الرقابية المختلفة مثل عملية الفصل بين الوظائف والمسؤوليات والترابط بينها لضمان إحكام الرقابة المالية الحكومية بشكل أكثر فاعلية حيث يضمن نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية مستويات متعددة من صلاحيات الدخول والاستخدام وفقاً لطبيعة عمل كل موظف من مستخدمي النظام ومسماه الوظيفي واتباع قواعد العمل والتعليمات القانونية المعمول بها والتي لا يمكن تجاوزها، كما يتضمن نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية مجموعة من التطبيقات المبرمجة التي تقوم بالعديد من الأنشطة والعمليات المتعلقة بتنفيذ الموازنة العامة حيث يوفر النظام العديد من نقاط الفحص التي تنفذ بشكل تلقائي من خلال تسلسل سير العمل وصلاحيات المراجعة المحددة لمستخدمي النظام وهذا ما يساعد على تحسين الرقابة الذاتية والوقائية للعمليات المالية والحد من الأخطاء (جبريل، 2014).

كما يمكن القول أن تطبيق نظام GFMIS في ظل التحول الرقمي يساهم في تعزيز الاستقلال المهني للمراقب المالي وتطوير مهاراته الإبداعية التي تواكب التقدم التكنولوجي، وتوفير المناخ الملائم لأداء مهنة الرقابة على الموازنة العامة للدولة بدقة وموضوعية، كما أن التطبيق الجيد لنظام GFMIS والربط بينه وبين نظام GPS يسمح لنظم الرقابة الداخلية بالوحدات الحكومية بمراجعة المدفوعات قبل صرفها لكشف أي أخطاء أو تلاعب مما يؤدي إلى الحصول على نتائج دقيقة وخالية من الأخطاء ويؤثر على دقة التقارير المالية الحكومية وبالتالي الحصول

على معلومات تعزز من كفاءة نظم الرقابة الداخلية لحماية موارد وأصول المنشآت الحكومية من السرقة والضياع (أحمرو، 2005).

المحور الثالث: الإجراءات المنهجية للدراسة

3.1 منهجية الدراسة:

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، لأنه يحقق أغراض واهداف الدراسة

3.2 مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في العاملين في الإدارة المالية في مستشفى الولادة والأطفال ببريده ومن خلال اسلوب العينة العشوائية البسيطة بلغ عدد العينة 87 فرد

3.3 أداة الدراسة

تكون الاستبانة من خصائص العينة وعبارات محاور الدراسة (محور نظام إدارة المعلومات المالية بأبعاده (تطبيق نظام موازنة القطاع العام، تطبيق نظام المدفوعات والمقبوضات، تطبيق نظام المشتريات، تطبيق نظام ادارة النقدية)، محور جودة التدقيق الداخلي بأبعاده (الكفاءة والعناية المهنية، إدارة أنشطة التدقيق الداخلي، التدريب، تخطيط وتنفيذ عملية التدقيق، إيصال النتائج) وتضمن 45 عبارة واستخدم مقياس ليكرت الخماسي.

جدول 1 مستويات الاستجابة على عبارات أداة الدراسة

الدرجة	المستوي
1.79-1	منخفض جدا
2.59-1.8	منخفض
3.39-2.60	متوسط
4.19-3.40	مرتفع
5.00 – 4.20	مرتفع جدا

3.4 الأساليب الإحصائية

استخدم البحث SPSS من خلال الاساليب الاتية:

- ألفا كرو نباخ للتعرف على الثبات.
- الارتباط للتعرف على الصدق
- النسب والتكرارات لوصف العينة
- الوسط الحسابي والانحراف المعياري لوصف الاستجابة
- الانحدار لاختبار الفروض

3.5 صدق أداة الدراسة

1- صدق المحكمين أو الصدق الظاهري: وقد قام البحث بعرض الاستبانة في صورته الأولية على

السادة المحكمين، للتعرف على آرائهم وملاحظاتهم حول مناسبة عبارات الاستبانة لمحاور وموضوع الدراسة، ومدى وضوح ودقة صياغة العبارات وسلامتها لغويا، وفي ضوء ذلك تم إعادة صياغة تصميم الاستبانة في صورتها النهائية

2- صدق الاتساق الداخلي: من خلال حساب معاملات الارتباط بيرسون بين كل عبارة ودرجة العبارة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه العبارة حيث جاءت النتائج كما يلي:

جدول 2 معاملات الارتباط لعبارات أداة الدراسة

الدلالة الاحصائية	معامل الارتباط	الفقرة	الدلالة الاحصائية	معامل الارتباط	الفقرة
محور نظام إدارة المعلومات المالية					
بعد تطبيق نظام المدفوعات والمقبوضات			بعد تطبيق نظام موازنة القطاع العام		
0.000	0.841**	1	0.000	0.824**	1
0.000	0.910**	2	0.000	0.852**	2
0.000	0.879**	3	0.000	0.876**	3
0.000	0.832**	4	0.000	0.890**	4
0.000	0.850**	5	0.000	0.783**	5
0.000	0.881**	6	0.000	0.840**	6
بعد تطبيق نظام ادارة النقدية			بعد تطبيق نظام المشتريات		
0.000	0.831**	1	0.000	0.870**	1
0.000	0.853**	2	0.000	0.920**	2
0.000	0.881**	3	0.006	0.740**	3
0.000	0.863**	4	0.000	0.905**	4
0.000	0.883**	5	0.000	0.823**	5
0.000	0.861**	6	0.000	0.873**	6
محور جودة التدقيق الداخلي					
بعد إدارة أنشطة التدقيق الداخلي			بعد الكفاءة والعناية المهنية		
0.000	0.793**	1	0.000	0.820**	1
0.000	0.844**	2	0.000	0.855**	2
0.000	0.879**	3	0.000	0.880**	3
0.000	0.909**	4	0.000	0.890**	4
بعد تخطيط وتنفيذ عملية التدقيق			بعد التدريب		
0.000	0.870**	1	0.000	0.866**	1
0.000	0.924**	2	0.000	0.844**	2
0.000	0.756**	3	0.000	0.841**	3
0.000	0.912**	4	0.000	0.883**	4
بعد إيصال النتائج					
0.000	0.844**	4	0.000	0.813**	1
0.000	0.881**	5	0.000	0.869**	2
-----	-----	-----	0.000	0.834**	3

يتبين أن جميع عبارات أداة الدراسة دالة احصائياً عند 0.01 وهذا يدل أن الأداة ذات معدل صدق مرتفع وصالحة لأغراض الدراسة.

3.6 ثبات أداة الدراسة

جدول 3 ثبات أداة الدراسة بأسلوب ألفا كرونباخ

المحور	عدد الفقرات	قيمة ألفا كرونباخ

0.983	24	نظام إدارة المعلومات المالية
0.981	21	جودة التدقيق الداخلي
0.991	45	إجمالي استمارة الاستبانة

يتبين ارتفاع ثبات أداة الدراسة لأن قيمة ألفا كرونباخ أكبر من 0.70 لكافة محاور أداة الدراسة

المحور الرابع التحليل الاحصائي ونتائج الدراسة

4.1 عرض وتحليل البيانات:

4.1.1 خصائص العينة:

جدول 4 وفق النوع الاجتماعي

الفئات	ك	%
ذكر	70	80.5
أنثي	17	19.5
الاجمالي	87	100

يوضح الجدول 4 توزيع العينة حسب النوع الاجتماعي، يشير الجدول إلى أن عدد الذكور في العينة هو 70، ممثلين 80.5% من الإجمالي، بينما يبلغ عدد الإناث 17، ويمثلون 19.5% من الإجمالي البالغ 87 شخصاً.

جدول 5 وفق العمر

الفئات	ك	%
أقل من 30 سنة	19	21.8
من 30 سنة إلى أقل من 40 سنة	33	37.9
من 40 سنة إلى أقل من 50 سنة	32	36.8
50 سنة فأكثر	3	3.4
الاجمالي	87	100

يعكس الجدول 5 توزيع العينة حسب الفئات العمرية. يبدو أن أكبر نسبة من العينة تتراوح أعمارهم بين 30 و 40 سنة، حيث يبلغ عددهم 33، ممثلين 37.9% من الإجمالي. وبعدها تأتي الفئة العمرية بين 40 و 50 سنة بـ 32 شخصاً، ممثلين 36.8%، في حين يشكل الأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن 50 سنة نسبة صغيرة 3.4% من العينة الإجمالية.

جدول 6 وفق المؤهل العلمي

الفئات	ك	%
دبلوم	19	21.8
بكالوريوس	50	57.5
دراسات عليا (ماجستير، دكتوراه)	18	20.7
الاجمالي	87	100

الجدول 6 يوضح توزيع العينة حسب المؤهل العلمي. يظهر الجدول أن 50 شخصًا في العينة حاصلين على درجة البكالوريوس، ممثلين 57.5% من الإجمالي، بينما يمثل الحاصلون على الدبلوم نسبة 21.8% بواقع 19 شخصًا، والذين حصلوا على درجات عليا مثل الماجستير أو الدكتوراه يمثلون 20.7% بواقع 18 شخصًا.

جدول 7 وفق المسمى الوظيفي

الفئات	ك	%
مدير مالي	17	19.5
مدير تدقيق	3	3.4
مدقق	4	4.6
محاسب	8	9.2
أخرى	55	63.2
الإجمالي	87	100

يعرض الجدول 7 توزيع العينة حسب المسمى الوظيفي. يظهر الجدول أن 55 شخصًا يحملون مسميات وظيفية مختلفة عن المسميات المحددة، ممثلين 63.2% من الإجمالي، في حين يتوزع البقية بين عدة مسميات مثل مدير مالي، ومدير تدقيق، ومدقق، ومحاسب.

جدول 8 وفق التخصص

الفئات	ك	%
محاسبة	9	10.3
إدارة أعمال	17	19.5
العلوم المالية والمصرفية	7	8.0
اقتصاد	4	4.6
غيرها (أذكرها)	50	57.5
الإجمالي	87	100

يظهر الجدول 8 توزيع العينة حسب التخصصات. يشير الجدول إلى تنوع كبير في التخصصات، حيث إن 50 شخصًا (57.5%) ينتمون إلى تخصصات غير محددة بشكل محدد، في حين يتوزع البقية بين عدة تخصصات مثل إدارة الأعمال، والمحاسبة، والعلوم المالية، والمصرفية.

جدول 9 وفق عدد سنوات الخبرة

الفئات	ك	%
أقل من 5 سنوات	24	27.6
من 5 سنوات الي أقل من 10 سنوات	15	17.2
من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة	20	23.0

32.2	28	15 سنة فأكثر
100	87	الاجمالي

يوضح الجدول 9 توزيع العينة حسب عدد سنوات الخبرة. يبين الجدول أن 28 شخصاً (32.2%) لديهم خبرة تزيد عن 15 سنة، بينما يتوزع البقية على فترات زمنية مختلفة، بدءاً من أقل من 5 سنوات وحتى 15 سنة.

4.1.2 تحليل محاور الدراسة

المحور الأول: نظام إدارة المعلومات المالية

1- تطبيق نظام موازنة القطاع العام

جدول 10 عبارات تطبيق نظام موازنة القطاع العام

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
يساهم النظام في توفير إمكانية ادخال مشروع تقديرات الموازنة وتعديلاته.	4.494	0.663	4	مرتفع جدا
يوفر النظام قاعدة بيانات تساعد في تقدير النفقات واعداد الموازنات للسنوات القادمة مع اجراء المقارنات بينها.	4.529	0.662	1	مرتفع جدا
يمكن النظام من عمل المناقشات بالموازنة والاعتماد التكميلي بكل سهولة ودقة	4.483	0.729	3	مرتفع جدا
يمكن النظام من الاحتفاظ بالسجل التاريخي لمرحل مشروع تقديرات الموازنة.	4.483	0.680	2	مرتفع جدا
يمكن النظام من إدخال مشروع الموازنة لثلاث سنوات مستقبلية بشكل شامل ومتكامل.	4.402	0.855	6	مرتفع جدا
يعمل النظام على تنفيذ الموازنة العامة للدولة في حدود المخصصات المتاحة ومحددات توفير النقد.	4.471	0.833	5	مرتفع جدا
المتوسط	4.477	0.737		مرتفع جدا

تبين ان العبارة (يشجع يوفر النظام قاعدة بيانات تساعد في تقدير النفقات واعداد الموازنات للسنوات القادمة مع اجراء المقارنات بينها) جاءت في المرتبة الاولى بقيمة 4.529 بينما جاءت العبارة (يمكن النظام من إدخال مشروع الموازنة لثلاث سنوات مستقبلية بشكل شامل ومتكامل) في المرتبة الأخيرة بقيمة 4.402 وتبين ان جميع العبارات موافقة مرتفعة جدا مما يوضح وجود مستوى مرتفع جدا من تطبيق نظام موازنة القطاع العام في مستشفى الولادة والأطفال ببريده بقيمة 4.477 وانحراف 0.737.

2- تطبيق نظام المدفوعات والمقبوضات

جدول 11 عبارات تطبيق نظام المدفوعات والمقبوضات

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
---------	-----------------	-------------------	---------	---------------

درجة الموافقة	الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبرة
مرتفع جدا	6	0.817	4.437	يوفر النظام وجود هيكل هرمي لمراحل اعتماد عمليات الاستحقاق والسداد للسندات الحكومية.
مرتفع جدا	2	0.644	4.529	يوفر النظام سجل للمطالبات الحكومية ومتحصلاتها.
مرتفع جدا	5	0.710	4.437	يقوم النظام بتسجيل كافة الإيرادات المحصلة ومتابعة ترحيلها الى الحسابات المعنية.
مرتفع جدا	4	0.745	4.471	يقوم النظام بتسجيل المعاملات المالية بين الموردين الجهات الحكومية بكل دقة ووضوح.
مرتفع جدا	3	0.745	4.494	يساعد النظام في عملية توثيق الفواتير المقدمة من الموردين للتحصيل. يعمل النظام على متابعة عملية تحصيل مطالبات الجهات الحكومية عند استحقاقها ودون تأخير.
مرتفع جدا	1	0.625	4.540	يوفر النظام وجود هيكل هرمي لمراحل اعتماد عمليات الاستحقاق والسداد للسندات الحكومية.
مرتفع جدا		0.714	4.485	المتوسط

تبين ان العبرة (يوفر النظام وجود هيكل هرمي لمراحل اعتماد عمليات الاستحقاق والسداد للسندات الحكومية) جاءت في المرتبة الاولى بقيمة 4.540 بينما جاءت العبرة (يوفر النظام وجود هيكل هرمي لمراحل اعتماد عمليات الاستحقاق والسداد للسندات الحكومية) في المرتبة الأخيرة بقيمة 4.437 وتبين ان جميع العبارات موافقة مرتفعة جدا مما يوضح وجود مستوى مرتفع جدا من تطبيق نظام المدفوعات والمقبوضات في مستشفى الولادة والأطفال ببيده بقيمة 4.485 وانحراف 0.714

3- تطبيق نظام المشتريات

جدول 12 عبارات تطبيق نظام المشتريات

درجة الموافقة	الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبرة
مرتفع جدا	2	0.711	4.448	يحقق النظام عمليات شراء فعالة وموحدة تتماشى مع التعاميم والتعليمات الصادرة من وزارة المالية بكل مرونة ودقة.
مرتفع جدا	3	0.759	4.448	يساعد النظام على توفير كافة البيانات الدقيقة والواضحة الخاصة بنشاط المشتريات لجميع مستويات الإدارة في الوقت المناسب.
مرتفع جدا	5	0.844	4.425	يقوم النظام بأعداد التقارير في المواعيد المحددة مع وزارة المالية ومتابعة العقود ودفعاتها المستحقة
مرتفع جدا	1	0.663	4.506	يوفر النظام سجل كامل وموحد لجميع الموردين في كافة الأنشطة، والقابلية للمقارنة فيما بينهم.
مرتفع	4	0.802	4.425	يوفر النظام هيكل هرمي لمراحل اعتماد عمليات

الدرجة الموافقة	الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبرة
جدا				الشراء تبعا للدورة المستندية والمعايير المعتمدة.
مرتفع جدا	6	0.814	4.402	يمكن النظام من الاستعلام عن الموردين بسهولة والقدرة على تحديث وتعديل البيانات التي تطرأ على الموردين بدقة وبشكل مباشر.
مرتفع جدا		0.765	4.443	المتوسط

تبين ان العبرة (يوفر النظام سجل كامل وموحد لجميع الموردين في كافة الأنشطة، والقابلية للمقارنة فيما بينهم) جاءت في المرتبة الاولى بقيمة 4.506 بينما جاءت العبرة (يمكن النظام من الاستعلام عن الموردين بسهولة والقدرة على تحديث وتعديل البيانات التي تطرأ على الموردين بدقة وبشكل مباشر) في المرتبة الأخيرة بقيمة 4.402 وتبين ان جميع العبارات موافقة مرتفعة جدا مما يوضح وجود مستوى مرتفع جدا من تطبيق نظام المشتريات في مستشفى الولادة والأطفال ببيده بقيمة 4.443 وانحراف 0.765

4- تطبيق نظام ادارة النقدية

جدول 13 عبارات تطبيق إدارة النقدية

الدرجة الموافقة	الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبرة
مرتفع جدا	1	0.640	4.575	يعمل النظام على تحديد التدفقات النقدية المتوقعة خلال فترة معينة بكل سهولة ووضوح.
مرتفع جدا	2	0.625	4.540	يساعد النظام على متابعة وإدارة الحسابات البنكية واعداد التقارير في الوقت المناسب.
مرتفع جدا	4	0.713	4.494	يساهم النظام في عملية صرف مستندات النفقات الموافقة عليها الكترونيا وبشكل مباشر.
مرتفع جدا	6	0.711	4.448	يقوم النظام بقياس كافة الاحداث الاقتصادية التي تحدث من خلال عمليات التسجيل والتبويب والتلخيص في الدفاتر والسجلات المحاسبية بوضوح ودقة.
مرتفع جدا	5	0.694	4.437	يعمل النظام على توصيل كافة البيانات والمعلومات عن طريق مجموعة من التقارير والقوائم الى كافة الجهات التي يمكن ان تستفيد منها.
مرتفع جدا	3	0.663	4.494	يمكن النظام من إدارة النقد لتوفير البيانات الشاملة والدقيقة في الوقت المناسب.
مرتفع جدا		0.674	4.498	المتوسط

تبين ان العبرة (يعمل النظام على تحديد التدفقات النقدية المتوقعة خلال فترة معينة بكل سهولة ووضوح) جاءت في المرتبة الاولى بقيمة 4.575 بينما جاءت العبرة (يقوم النظام بقياس كافة

الاحداث الاقتصادية التي تحدث من خلال عمليات التسجيل والتبويب والتلخيص في الدفاتر والسجلات المحاسبية بوضوح ودقة) في المرتبة الأخيرة بقيمة 4.448 وتبين ان جميع العبارات موافقة مرتفعة جدا مما يوضح وجود مستوى مرتفع جدا من تطبيق إدارة النقدية في مستشفى الولادة والأطفال ببيده بقيمة 4.498 وانحراف 0.674 يتبين مما سبق وجود مستوى مرتفع جدا من نظام إدارة المعلومات المالية في مستشفى الولادة والأطفال ببيده بقيمة 4.476 وانحراف 0.723.

المحور الثاني: جودة التدقيق الداخلي

1- الكفاءة والعناية المهنية

جدول 14 عبارات الكفاءة والعناية المهنية

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
يتمتع المدققون الداخليون بالمعرفة بالمهارات الكافية والخاصة بالمهنة.	4.494	0.663	2	مرتفع جدا
يتوفر لدى المدققين الداخليين التأهيل العلمي والمهني الكافي في مجال التدقيق الداخلي.	4.529	0.662	1	مرتفع جدا
يحرص المدققون الداخليون على مواكبة المستجدات والتطورات المهنية في مجال التدقيق الداخلي.	4.483	0.729	4	مرتفع جدا
يتوفر لدى المدققين الداخليين إلمام كاف بمعايير التدقيق الداخلي.	4.483	0.680	3	مرتفع جدا
المتوسط	4.497	0.683		مرتفع جدا

تبين ان العبارة (يتوفر لدى المدققين الداخليين التأهيل العلمي والمهني الكافي في مجال التدقيق الداخلي) جاءت في المرتبة الاولى بقيمة 4.529 بينما جاءت العبارة (يحرص المدققون الداخليون على مواكبة المستجدات والتطورات المهنية في مجال التدقيق الداخلي) في المرتبة الأخيرة بقيمة 4.483 وتبين ان جميع العبارات موافقة مرتفعة جدا مما يوضح وجود مستوى مرتفع جدا من الكفاءة والعناية المهنية كأحد ابعاد جودة التدقيق الداخلي في مستشفى الولادة والأطفال ببيده بقيمة 4.497 وانحراف 0.683

2- إدارة أنشطة التدقيق الداخلي

جدول 15 عبارات إدارة أنشطة التدقيق الداخلي

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
يقوم المدققون الداخليون بالحصول على الموافقة اللازمة من الإدارة على خطة التدقيق.	4.402	0.855	4	مرتفع جدا
يتم إدارة أنشطة التدقيق الداخلي على أساس الخطط الموضوعية (سنوية، فصلية)	4.471	0.833	2	مرتفع جدا

مرتفع جدا	3	0.817	4.437	يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من توفر الموارد الكافية وتوزيعها على أنشطة التدقيق الداخلي بكفاءة.
مرتفع جدا	1	0.644	4.529	السياسات والإجراءات التي تنظم عمل أنشطة قسم التدقيق الداخلي محددة بدقة.
مرتفع جدا		0.787	4.460	المتوسط

تبين ان العبارة (السياسات والإجراءات التي تنظم عمل أنشطة قسم التدقيق الداخلي محددة بدقة) جاءت في المرتبة الاولى بقيمة 4.529 بينما جاءت العبارة (يقوم المدققون الداخليون بالحصول على الموافقة اللازمة من الإدارة على خطة التدقيق) في المرتبة الأخيرة بقيمة 4.402 وتبين ان جميع العبارات موافقة مرتفعة جدا مما يوضح وجود مستوى مرتفع جدا من إدارة أنشطة التدقيق الداخلي كأحد ابعاد جودة التدقيق الداخلي في مستشفى الولادة والأطفال ببيده بقيمة 4.460 وانحراف 0.787

3- التدريب

جدول 16 عبارات التدريب

درجة الموافقة	الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارة
مرتفع جدا	4	0.710	4.437	يقوم المدققون الداخليون بتحديد مدى تحقيق الاهداف والسياسات وبيان الانحرافات والابلاغ عنها.
مرتفع جدا	3	0.745	4.471	يقوم المدققون الداخليون بالتأكد من فاعلية الوسائل المستخدمة في حماية الأصول.
مرتفع جدا	2	0.745	4.494	يتم تخطيط عمليات التدقيق الداخلي وترتيب أولويات أنشطة التدقيق بما يتفق مع درجة المخاطر المتوقعة وينسجم مع اهداف المستشفى.
مرتفع جدا	1	0.625	4.540	يتم اجراء تقييم لعملية إدارة المخاطر من قبل قسم التدقيق الداخلي والتقرير حول كفاية وفاعلية الإجراءات المتبعة بذلك.
مرتفع جدا		0.706	4.486	المتوسط

تبين ان العبارة (يتم اجراء تقييم لعملية إدارة المخاطر من قبل قسم التدقيق الداخلي والتقرير حول كفاية وفاعلية الإجراءات المتبعة بذلك.) جاءت في المرتبة الاولى بقيمة 4.540 بينما جاءت العبارة (يقوم المدققون الداخليون بتحديد مدى تحقيق الاهداف والسياسات وبيان الانحرافات والابلاغ عنها) في المرتبة الأخيرة بقيمة 4.437 وتبين ان جميع العبارات موافقة مرتفعة جدا مما يوضح وجود مستوى مرتفع جدا من التدريب كأحد ابعاد جودة التدقيق الداخلي في مستشفى الولادة والأطفال ببيده بقيمة 4.486 وانحراف 0.706.

4-تخطيط وتنفيذ عملية التدقيق

جدول 17 عبارات تخطيط وتنفيذ عملية التدقيق

درجة الموافقة	الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارة
مرتفع	2	0.711	4.448	يراعي في الخطط الموضوعه من قبل قسم التدقيق الداخلي

جدا				ان تشمل الأهداف ونطاق عملية التدقيق وإجراءات التدقيق.
مرتفع جدا	3	0.759	4.448	يتم اعداد برامج عمل لكافة عمليات التدقيق توضح توزيع المهام والمسؤوليات وتوزيع الموارد بدقة.
مرتفع جدا	4	0.844	4.425	يتم التحقق من وجود وسلامة الأصول والموجودات من خلال الجرد المفاجئ وبشكل مستمر.
مرتفع جدا	1	0.663	4.506	يتم توثيق إجراءات التدقيق الداخلي بما يدعم نتائج عملية التدقيق ومصداقيته
مرتفع جدا		0.744	4.457	المتوسط

تبين ان العبارة (يتم توثيق إجراءات التدقيق الداخلي بما يدعم نتائج عملية التدقيق ومصداقيته) جاءت في المرتبة الاولى بقيمة 4.506 بينما جاءت العبارة (يتم التحقق من وجود وسلامة الأصول والموجودات من خلال الجرد المفاجئ وبشكل مستمر) في المرتبة الأخيرة بقيمة 4.425 وتبين ان جميع العبارات موافقة مرتفعة جدا مما يوضح وجود مستوى مرتفع جدا من تخطيط وتنفيذ عملية التدقيق كأحد ابعاد جودة التدقيق الداخلي في مستشفى الولادة والأطفال ببيده بقيمة 4.457 وانحراف 0.744
5- إيصال الناتج

جدول 18 عبارات إيصال الناتج

درجة الموافقة	الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارة
مرتفع جدا	4	0.802	4.425	تقوم إدارة التدقيق الداخلي بوضع بعض القيود على توزيع نتائج التدقيق لجهات خارجية.
مرتفع جدا	5	0.814	4.402	يقوم قسم التدقيق الداخلي برفع تقارير عن النتائج عمليات التدقيق الداخلي فور الانتهاء منها.
مرتفع جدا	1	0.640	4.575	يرفع المدقق الداخلي للإدارة تقارير حول فعالية نظام الرقابة الداخلية وأدراه المخاطر.
مرتفع جدا	2	0.625	4.540	يحرص قسم التدقيق الداخلي على وصول نتائج عمليات التدقيق الى الجهات المعنية بحسب الإجراءات المتبعة.
مرتفع جدا	3	0.713	4.494	تقوم إدارة التدقيق الداخلي بوضع بعض القيود على توزيع نتائج التدقيق لجهات خارجية.
مرتفع جدا		0.719	4.487	المتوسط

تبين ان العبارة (يرفع المدقق الداخلي للإدارة تقارير حول فعالية نظام الرقابة الداخلية وأدراه المخاطر) جاءت في المرتبة الاولى بقيمة 4.575 بينما جاءت العبارة (يقوم قسم التدقيق الداخلي برفع تقارير عن النتائج عمليات التدقيق الداخلي فور الانتهاء منها) في المرتبة الأخيرة بقيمة 4.402 وتبين ان جميع العبارات موافقة مرتفعة جدا مما يوضح وجود مستوى مرتفع جدا من إيصال الناتج كأحد ابعاد جودة التدقيق الداخلي في مستشفى الولادة والأطفال ببيده بقيمة 4.487 وانحراف 0.719

4.2 اختبار فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية:

H0: لا توجد علاقة ذو دلالة إحصائية لتطبيق نظام إدارة المعلومات الآلية الحكومية في تحسين جودة التدقيق الداخلي في دوائر الحكومة السعودية.

H1: توجد علاقة ذو دلالة إحصائية لتطبيق نظام إدارة المعلومات الآلية في تحسين جودة التدقيق الداخلي في دوائر الحكومة السعودية.

يوضح الجدول 19 اختبار ANOVA للفرضية الرئيسية تبين وجود تأثير دال احصائياً لتطبيق نظام إدارة المعلومات المالية في تحقيق جودة التدقيق الداخلي في مستشفى الولادة والأطفال ببريده عند مستوى دلالة ($0.05 > a$) ووجود علاقة ارتباطية طردية بين المتغيرين وتبين صحة الفرضية الرئيسية للدراسة وان كلما ازداد مستوي تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية بمقدار 1 % ازداد مستوى تحقيق جودة التدقيق الداخلي في مستشفى الولادة والأطفال ببريده بمقدار 0.879 %

جدول 19 اختبار الفرضية الرئيسية

ANOVA ^a						
	Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	14600.130	1	14600.130	25448.204	.000 ^b
	Residual	48.766	85	.574		
	Total	14648.897	86			

a. Dependent Variable: Y
b. Predictors: (Constant), X

الفرضية الفرعية الاولى: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($0.05 > a$) لتطبيق نظام موازنة القطاع العام في تحقيق جودة التدقيق الداخلي في مستشفى الولادة والأطفال ببريده

يوضح الجدول 20 نتائج اختبار ANOVA للفرضية الفرعية الأولى تبين وجود تأثير دال احصائياً لتطبيق نظام موازنة القطاع العام كأحد نظم إدارة المعلومات المالية في تحقيق جودة التدقيق الداخلي في مستشفى الولادة والأطفال ببريده عند مستوى دلالة ($0.05 > a$) ووجود علاقة ارتباطية طردية بين المتغيرين وتبين صحة الفرضية الفرعية الاولى للدراسة وان كلما ازداد مستوي تطبيق نظام موازنة القطاع العام كأحد نظم إدارة المعلومات المالية بمقدار 1 % ازداد مستوى تحقيق جودة التدقيق الداخلي في مستشفى الولادة والأطفال ببريده بمقدار 3.339 %

جدول 20 اختبار الفرضية الفرعية الاولى

ANOVA ^a						
	Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	14010.084	1	14010.084	1864.174	.000 ^b
	Residual	638.812	85	7.515		
	Total	14648.897	86			

a. Dependent Variable: Y
b. Predictors: (Constant), X1

الفرضية الفرعية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($0.05 > a$) لتطبيق نظام المدفوعات والمقبوضات في تحقيق جودة التدقيق الداخلي في مستشفى الولادة والأطفال ببريده يوضح الجدول 21 نتائج اختبار ANOVA للفرضية الفرعية الثانية تبين وجود تأثير دال احصائيا لتطبيق نظام المدفوعات والمقبوضات كأحد نظم إدارة المعلومات المالية في تحقيق جودة التدقيق الداخلي في مستشفى الولادة والأطفال ببريده عند مستوى دلالة ($0.05 > a$) ووجود علاقة ارتباطية طردية بين المتغيرين وتبين صحة الفرضية الفرعية الثانية للدراسة وان كلما ازداد مستوى تطبيق نظام المدفوعات والمقبوضات كأحد نظم إدارة المعلومات المالية بمقدار 1 % ازداد مستوى تحقيق جودة التدقيق الداخلي في مستشفى الولادة والأطفال ببريده بمقدار 3.353 %

جدول 21 اختبار الفرضية الفرعية الثانية

ANOVA ^a						
	Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	13932.715	1	13932.715	1653.605	.000 ^b
	Residual	716.181	85	8.426		
	Total	14648.897	86			

a. Dependent Variable: Y
b. Predictors: (Constant), X2

الفرضية الفرعية الثالثة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($0.05 > a$) لتطبيق نظام المشتريات في تحقيق جودة التدقيق الداخلي في مستشفى الولادة والأطفال ببريده يوضح الجدول 22 نتائج اختبار ANOVA للفرضية الفرعية الثالثة تبين وجود تأثير دال احصائيا لتطبيق نظام المشتريات كأحد نظم إدارة المعلومات المالية في تحقيق جودة التدقيق الداخلي في مستشفى الولادة والأطفال ببريده عند مستوى دلالة ($0.05 > a$) ووجود علاقة ارتباطية طردية بين المتغيرين وتبين صحة الفرضية الفرعية الثالثة للدراسة وان كلما ازداد مستوى تطبيق نظام المشتريات كأحد نظم إدارة المعلومات المالية بمقدار 1 % ازداد مستوى تحقيق جودة التدقيق الداخلي في مستشفى الولادة والأطفال ببريده بمقدار 3.078 %

جدول 22 اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

ANOVA ^a						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	13548.095	1	13548.095	1046.136	.000 ^b
	Residual	1100.801	85	12.951		
	Total	14648.897	86			

a. Dependent Variable: Y
b. Predictors: (Constant), X3

الفرضية الفرعية الرابعة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($0.05 > a$) لتطبيق نظام ادارة النقدية في تحقيق جودة التدقيق الداخلي في مستشفى الولادة والأطفال ببريده يوضح الجدول 23 نتائج اختبار ANOVA لفرضية الفرعية الرابعة تبين وجود تأثير دال احصائيا لتطبيق نظام ادارة النقدية كأحد نظم إدارة المعلومات المالية في تحقيق جودة التدقيق الداخلي في مستشفى الولادة والأطفال ببريده عند مستوى دلالة ($0.05 > a$) ووجود علاقة ارتباطية طردية بين المتغيرين وتبين صحة الفرضية الفرعية الرابعة للدراسة وان كلما ازداد مستوي تطبيق نظام ادارة النقدية كأحد نظم إدارة المعلومات المالية بمقدار 1 % ازداد مستوى تحقيق جودة التدقيق الداخلي في مستشفى الولادة والأطفال ببريده بمقدار 3.367 %

جدول 23 اختبار الفرضية الفرعية الرابعة

ANOVA ^a						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	13003.888	1	13003.888	671.930	.000 ^b
	Residual	1645.008	85	19.353		
	Total	14648.897	86			

a. Dependent Variable: Y
b. Predictors: (Constant), X4

المحور الخامس النتائج والتوصيات والمقترحات

5.1 نتائج الدراسة

وجود مستوى مرتفع جدا من تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية بأبعاده (تطبيق نظام موازنة القطاع العام، تطبيق نظام المدفوعات والمقبوضات، تطبيق نظام المشتريات، تطبيق نظام ادارة النقدية) في مستشفى الولادة والأطفال ببريده وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة عزام، (2023)، ومع نتيجة دراسة القرعان، (2016) ومع نتيجة دراسة (جبريل، 2014) وجود مستوى مرتفع جدا من جودة التدقيق الداخلي بأبعاده (الكفاءة والعناية المهنية، إدارة أنشطة التدقيق الداخلي، التدريب، تخطيط وتنفيذ عملية التدقيق، إيصال النتائج) في مستشفى الولادة والأطفال ببريده

تبين وجود تأثير دال احصائيا لتطبيق نظام إدارة المعلومات المالية في تحقيق جودة التدقيق الداخلي في مستشفى الولادة والأطفال ببريده عند مستوى دلالة ($0.05 > a$) ووجود علاقة ارتباطية طردية بين المتغيرين وتبين صحة الفرضية الرئيسية للدراسة وان كلما ازداد مستوى تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية بمقدار 1 % ازداد مستوى تحقيق جودة التدقيق الداخلي في مستشفى الولادة والأطفال ببريده بمقدار 0.879 % وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة عزام، (2023)، ومع نتيجة دراسة المطيري، (2022) ومع نتيجة دراسة السميران، (2019) ومع نتيجة دراسة المشاقبة، (2016) ومع نتيجة دراسة (karadag, 2015)،

وجود تأثير دال احصائيا لتطبيق نظام موازنة القطاع العام كأحد نظم إدارة المعلومات المالية في تحقيق جودة التدقيق الداخلي في مستشفى الولادة والأطفال ببريده عند مستوى دلالة ($0.05 > a$) ووجود علاقة ارتباطية طردية بين المتغيرين وتبين صحة الفرضية الفرعية الاولى للدراسة وان كلما ازداد مستوى تطبيق نظام موازنة القطاع العام كأحد نظم إدارة المعلومات المالية بمقدار 1 % ازداد مستوى تحقيق جودة التدقيق الداخلي في مستشفى الولادة والأطفال ببريده بمقدار 3.339 % وتتفق هذه النتيجة مع دراسة السميران، (2019)

وجود تأثير دال احصائيا لتطبيق نظام المدفوعات والمقبوضات كأحد نظم إدارة المعلومات المالية في تحقيق جودة التدقيق الداخلي في مستشفى الولادة والأطفال ببريده عند مستوى دلالة ($0.05 > a$) ووجود علاقة ارتباطية طردية بين المتغيرين وتبين صحة الفرضية الفرعية الثانية للدراسة وان كلما ازداد مستوى تطبيق نظام المدفوعات والمقبوضات كأحد نظم إدارة المعلومات المالية بمقدار 1 % ازداد مستوى تحقيق جودة التدقيق الداخلي في مستشفى الولادة والأطفال ببريده بمقدار 3.353 % وتتفق هذه النتيجة مع دراسة السميران، (2019)

وجود تأثير دال احصائيا لتطبيق نظام المشتريات كأحد نظم إدارة المعلومات المالية في تحقيق جودة التدقيق الداخلي في مستشفى الولادة والأطفال ببريده عند مستوى دلالة ($0.05 > a$) ووجود علاقة ارتباطية طردية بين المتغيرين وتبين صحة الفرضية الفرعية الثالثة للدراسة وان كلما ازداد مستوى تطبيق نظام المشتريات كأحد نظم إدارة المعلومات المالية بمقدار 1 % ازداد مستوى تحقيق جودة التدقيق الداخلي في مستشفى الولادة والأطفال ببريده بمقدار 3.078 % وتتفق هذه النتيجة مع دراسة السميران، (2019)

وجود تأثير دال احصائيا لتطبيق نظام ادارة النقدية كأحد نظم إدارة المعلومات المالية في تحقيق جودة التدقيق الداخلي في مستشفى الولادة والأطفال ببريده عند مستوى دلالة ($0.05 > a$) ووجود علاقة ارتباطية طردية بين المتغيرين وتبين صحة الفرضية الفرعية الرابعة للدراسة وان كلما ازداد مستوى تطبيق نظام ادارة النقدية كأحد نظم إدارة المعلومات المالية بمقدار 1 % ازداد مستوى تحقيق جودة التدقيق الداخلي في مستشفى الولادة والأطفال ببريده بمقدار 3.367 % وتتفق هذه النتيجة مع دراسة السميران، (2019)

5.2 التوصيات

- العمل على الحفاظ على المستوى المتميز من تطبيق نظم إدارة المعلومات المالية في مستشفى الولادة والأطفال ببريده من خلال توفير البرامج والدورات التدريبية للعاملين للتعرف على كافة المستجدات الحديثة في مجال إدارة المعلومات المالية

- الاهتمام بتعميم الأساليب المطبقة في نظم إدارة المعلومات المالية في مستشفى الولادة والأطفال ببريده على كافة المؤسسات الطبية ببريده للاستفادة من التجربة
- الاهتمام بتوفير كافة الاحتياجات والامكانيات التي يمكن من خلال الحفاظ على المستوى المتميز من جودة التدقيق الداخلي المتحقق في مستشفى الولادة والأطفال ببريده
- تشجيع الباحثين على التوسع في اجراء الدراسات المتعلقة بتطبيق نظم إدارة المعلومات المالية في كافة المؤسسات العاملة ببريدة بصفة خاصة وبالمملكة العربية السعودية بصفة عامة وكذلك التوسع في اجراء الدراسات المتعلقة بجودة التدقيق الداخلي والعوامل المؤثرة عليه

5.3 المقترحات:

- إجراء دراسة مقارنة بين مختلف الإدارات الحكومية في بريدة أو مناطق أخرى في المملكة العربية السعودية لتقييم تأثير نظام إدارة المعلومات المالية على جودة التدقيق الداخلي.
- إجراء دراسة لتتبع تطور جودة التدقيق الداخلي استجابةً لتطبيق نظام إدارة المعلومات المالية مع مرور الوقت.
- إجراء بحث نوعي لاستكشاف التحديات التي تمت مواجهتها أثناء تنفيذ نظام إدارة المعلومات المالية في الدوائر الحكومية.

المراجع:

المراجع العربية:

1. بيان مفاهيم المحاسبة المالية وتطبيقاتها في المملكة العربية السعودية (2004)، الرياض المملكة العربية السعودية.
2. أبو حمام، ماجد (2009). إثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية. رسالة ماجستير غير منشورة كلية التجارة الجامعة الإسلامية غزة.
3. أحمر، إسماعيل حسن (2005). مؤشرات الضعف في النظام المحاسبي للحكومة المركزية الأردنية وأساليب معالجتها، مجلة العلوم الإدارية، المجلد (32)، العدد (2).
4. البلداوي، نزار فليح وسلوم، حسن عبد الكريم (2000) المصروفات العامة بين التخطيط والتنفيذ، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد 29، بغداد. تقارير الإدارة المالية 2014، وزارة المالية الأردنية.
5. التويجري مصطفى راسم مصطفى (2014) العوامل المؤثرة على استقلالية المدقق الداخلي في دواوين محافظة العراق، رسالة ماجستير غير منشورة بجامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.
6. جبريل جبريل (2014) إثر تطبيق نظام ادارة المعلومات المالية الحكومية على تميز الأداء المالي الحكومي في الأردن، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الزرقاء، الأردن.
7. الجرد رشا (2008) إثر جودة التدقيق الداخلي على تحديد اتعاب المراجع الخارجي دراسة ميدانية في سوريا رسالة ماجستير غير منشورة كلية الاقتصاد جامعة دمشق.
8. حجازي، محمد (2002) المحاسبة الحكومية والإدارة المالية العامة (7)، وزارة المالية عمان، الأردن.

9. حماد، اكرم (2006) تطوير النظام المحاسبي الحكومي في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين.
10. حماد، أكرم (2004) الرقابة المالية في القطاع الحكومي، دار الجبهة للنشر والتوزيع عمان الأردن.
11. الخطيب، محمد (2009) الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار الحامد للنشر عمان، الأردن.
12. دريس خالد وجيه (2010). إثر تقديم خدمة التدقيق الداخلي من جهات خارجية في جودة التدقيق الداخلي بالشركات المدرجة في بورصة عمان: دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة كلية الاعمال قسم المحاسبة، جامعة جدارا اربد الأردن.
13. ذنبيات على (2008) مدى تأثير موقع التدقيق الداخلي في الهيكل التنظيمي في تحقيق الشفافية المالية، مجلة دراسات العلوم الادارية (35)2، 283-304
14. الذنبيات على (2010) تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية نظرية وتطبيق ط3، دائرة المكتبة الوطني عمان الاردن.
15. الراوي، عبد اللطيف، والأفندي، ارسلان (2012) أثر الاستثمار في تقانة المعلومات وفاعلية نظام المعلومات المحاسبية في ظل الاقتصاد المعرفي مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 93.
16. الرحالة، محمد والرواحي خالد (2008) المقومات الأساسية للتدقيق الداخلي ومدى توفرها في وزارات الخدمة المدنية بسلطنة عمان المجلة العربية المحاسبية، المجلد 11، (1)، 8، 43.
17. رضوان ايهاب (2012) إثر التدقيق الداخلي على ادارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية دراسة حالة البنوك الفلسطينية في قطاع غزة رسالة ماجستير غير منشورة. الجامعة الإسلامية غزة.
18. السقاء زياد هاشم (2010) فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في الوحدات الحكومية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (6)، العدد (17)، بغداد، العراق.
19. السقاء زياد، والشعالي، صالح، والطائي، ناظم (2007) تأثير استخدام الحاسوب في عمل نظم المعلومات المحاسبية على معايير التدقيق المقبولة عموماً GAAS، مجلة بحوث مستقبلية
20. الشبل عبد الرحمن (2013) أثر استخدام نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية على أداء الموازنة العامة للدولة -دراسة ميدانية، رسالة ماجستير، جامعة جرش الأهلية الأردن.
21. الشبلي هيثم حمود والنسور مروان محمد (2009) إدارة المنظمات المعاصرة، عمان دار الصفاء للنشر والتوزيع. شحاته حسين حسين (1996). اصول المراجعة والرقابة مكتبة دار النشر للجامعات القاهرة.
22. العاني، صفاء، والغزاوي محمد (2009) التدقيق الداخلي في ظل إطار حوكمة الشركات ودوره في زيادة قيمة الشركة المؤتمر العلمي الثالث لكلية الاقتصاد والمعلومات الإدارية للفترة ما بين 27 29 نيسان، جامعة المعلومات تطبيقية الخاصة، عمان الأردن.
23. عبد الجبار أسامة (2012) دور المدقق الداخلي في مواجهة ظاهرة الفساد المالي في شركات
24. العازمي، سعود (2012). إثر المعايير الدولية للتدقيق الداخلي في رفع كفاءة المحاسبين في وزارة الكهرباء والماء رسالة ماجستير غير منشورة جامعة عمان العربية عمان المساهمة العامة الأردنية من خلال تطبيق معايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي، مجلة الإدارة والاقتصاد، مجلد 2، (91).

25. العفيفي، مؤمن (2009) مدى قدرة المراجع الداخلي من خلال تطبيق معايير الاداء المهني للمراجعة الداخلية الدولية على مواجهة ظاهرة الفساد المالي في المؤسسات الاقتصادية (دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة العاملة في قطاع غزة رسالة ماجستير غير منشورة كلية التجارة الجامعة الإسلامية غزة.

26. القرعان، يوسف (2016) أثر تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في تنفيذ العمليات المحاسبية في الوحدات الإدارية الحكومية الأردنية، رسالة ماجستير منشورة جامعة ال البيت، الأردن.

27. المطارنة، غسان، (2006). تدقيق الحسابات المعاصرة، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان، الأردن.

28. ندا، محمد صبري إبراهيم، (2002) تطوير النظام المحاسبي الحكومي في جمهورية مصر العربية ليتماشى مع موازنة البرامج والأداء، الاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب، مؤتمر تحديث نظم الموازنة والرقابة على الأداء، أكتوبر 2002، القاهرة مصر.

29. نظمي ايهاب والعزب هاني (2012) تدقيق الحسابات الإطار النظري الطبعة الأولى دار وائل للنشر. عمان.

30. العازمي، أحمد علي فالح (2016) أثر تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية على جودة المعلومات المحاسبية الحكومية في دولة الكويت رسالة ماجستير منشورة جامعة ال البيت الاردن

31. عثمان جميل وعثمان احمد (2012). مكانية استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في ضبط جودة التدقيق الداخلي دراسة ميدانية في الشركات المساهمة العامة الأردنية المؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر نكاء الاعمال اقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة الأردنية.

32. الزعبي، محمد بلال، طلاقحة، عباس (2017)، النظام الإحصائي SPSS، الطبعة الثانية دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

المراجع الانجليزية:

1. Abushamsieh.K Hernández, A& Rodriguez. D. (2013). The transparency of government financial information systems in Arab countries: evidence from Palestine, journal of accounting- business and management, Vol. 20, p. 99-112
2. Alter. Steven (2008) Information System: The Foundation of EBusiness. Fourth Edition Printice Hall New Jersey. Bansal, S.K. (2002) Information Systems Management, New Delhi: S.B. Nangia, Aph Publishing Corporation.
3. Benito, B., Brusca, I., and Montesinos, V. (2007), the harmonization of government financial information systems: The role of the IPSAS, International Review of Administrative Sciences, 73(2), 293-317.
4. Guy, Dan M., Alderman, Wayne C., and winters, Alan J. (2009), Auditing, 5th Edition, USA: Harcourt Brace & Company. Guy, Dan M., Alderman,

- Wayne C., and winters, Alan J., Auditing, 5th Edition, USA: Harcourt Brace & Company, 2012.
5. Hall, James A. (2011): The accounting information systems, SouthWestern: Cengage Learning. Institute of Internal Auditors, (2009), "Internal Auditing Role in Risk Management".
 6. Institute of Internal Auditors, (2009). Internal Auditing Role in Risk Management. Integrated Financial Management Information Systems: A Practical Guide, USAID (January 2008).
 7. Jones, Fredrick L, and Rama Dasaratha V. (2006): Accounting information systems: a business process approach, Australia: Thomson southwestern.
 8. Kagermann H. Kinney W. and Kuting K (2008) Internal Audit Handbook Springer-Verlag Berlin Heidelberg-USA Magd, H (2003), "ISO 9000 and TQM: Are they complementary or contradictory to each other?" The TQM Magazine, Vol. 15.
 9. Moeinaddin, M. &Keshavarzian, M. (2013). Identifying and Ranking the Factors Impacting Audit Quality from the Perspective of Audit Firms Using FANP and FTOPSIS, interdisciplinary journal of contemporary research in business, 4 (12). 753-768.
 10. Pickett, K. H. Spencer, (2010), "The internal auditing handbook", 3ed, USA, John Wily. Robert, B. ET. al. (2009). Guide to Internal Audit. (Second ed.), USA: Protiviti Inc.
 11. Romney, Marshall and Steinbart, Paul John. (2009). Accounting information systems (11th Ed.). New Jersey: Person Prentice Hall. Romny, Steinbart. (2015)" Accounting Information Systems, (10th Edition), Prentice Hall. Tran, T. (2013). The five dimensions reflective cycle framework designing financial information management system courses, electronic journal of information system, p. 242-255 Zwaan.
 12. L, Stewart, J., & Subramaniam, N. (2011) Internal audit involvement in enterprise risk management, Managerial Auditing Journal, 26 (7): 604-586.